

Distr.
GENERAL

E/CN.7/1997/8
18 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات
الدورة الأربعون

فيينا ، ١٨ - ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت*

شئون الإدارة والميزانية

استجابة لطلبات لجنة المخدرات الواردة في قرارها
١٥ (د - ٣٨) وسائل ذات الصلة

تقرير المدير التنفيذي

المحتويات

الفقرات	الصفحة	
٢	٣ - ١	مقدمة
٢	٢١ - ٤	أولا - ترتيب الدعم البرنامجي
٤	١٥ - ٧	ألف - أنشطة الدعم البرنامجي
١٣	٢١ - ١٦	باء - موارد الدعم البرنامجي
١٧	٤٢ - ٤٢	ثانيا - منهجية الميزانية
١٨	٣١ - ٤٥	ألف - مفهوم جديد للميزانية
٢٢	٣٧ - ٣٧	باء - احتساب الميزانية
٢٥	٤٢ - ٤٨	جيم - تقرير الأداء عن الميزانية والبرنامج
٢٨	٦١ - ٤٣	ثالثا - القواعد المالية
٢٩	٤٨ - ٤٤	ألف - مشروع القواعد المالية الأولية لصندوق اليونيسف
٣٠	٥٨ - ٤٩	باء - استعراض الجوانب المالية لسير أعمال اليونيسف
٣٣	٦٠ - ٥٩	جيم - القواعد المالية المنقحة لصندوق اليونيسف والمقترحات الأولية
٣٤	٦١	دال - إصدار قواعد مالية منفصلة لصندوق اليونيسف

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢٤	٦٥ - ٦٢	الخلاصة رابعا -
٢٥	٦٣	ترتيب الدعم البرنامجي ألف -
٢٥	٦٤	منهجية الميزانية باء -
٣٦	٦٥	القواعد المالية جيم -

المرافق

٢٧	مشروع القواعد المالية المقحمة لصندوق برنامج الأمم المتحدة المعنى بالكافحة الدولية للمخدرات الأول -
٥٤	مقارنة بين مشروع القواعد المالية المقحمة لصندوق برنامج الأمم المتحدة المعنى بالكافحة الدولية للمخدرات ومشروع القواعد المالية الأولى للصندوق الثاني -

الجدواول

١٠	إدخال ميزانية للأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي للمقر ، حسب البرامج ، وللعمليات الميدانية حسب المناطق ، لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ١
١١	إدخال ميزانية للأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي للمقر ، وللعمليات الميدانية ، حسب بنود الإنفاق لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٧٠ ٢
١٢	إدخال ميزانية للأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي للمقر ، وللعمليات الميدانية ، حسب جداول الموظفين ، لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ٣
١٣	ترتيبيات الدعم البرنامجي ، حسب فئة التنفيذ ٤
١٥	الخيارات المتاحة لتوليد موارد الدعم البرنامجي ، لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ٥
١٩	تمويل الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي على أساس بدائل مختلفة لتوليد موارد الدعم البرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ٦
٢٢	المفهومان الحالي والمقترح للميزانية ، لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ٧
٢٧	المنهجية الحالية والمقترحة لحساب الميزانية ، لفترتي السنتين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ - ١٩٩٦ ٨

مقدمة

- ١ - أعد هذا التقرير استجابة لطلب موجه إلى المدير التنفيذي في قرار لجنة المخدرات (د - ٣٨) الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين المستأنفة . ويتضمن التقرير الذي يشمل شؤون الإدارة والميزانية ، توصيات تفصيلية خاصة بمتغيرات . وسبق أن قدم المدير التنفيذي تقريرا مرحليا إلى اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين ، عن إعداد استجابات نهائية لطلبات لجنة المخدرات في دورتها الثامنة والثلاثين المستأنفة (E/CN.7/1996/15) .
- ٢ - ويتناول الفرع الأول من هذا التقرير الترتيب الخاص بالدعم البرنامجي لصندوق برنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات (اليونيسف) . ويشمل الفرع الثاني مسائل تتعلق بمنهجية الميزانية ، بما في ذلك مفهوما جديدا للميزانية ، ومنهجية إعادة تقييم التكاليف وتقارير عن الأداء . ويستعرض الفرع الثالث الجوانب المالية لسير أعمال اليونيسف من حيث الحاجة إلى إصدار قواعد مالية منفصلة . ومشروع القواعد المالية المقترحة لصندوق اليونيسف متصل بالفعل مع تعديل ترتيب الدعم البرنامجي ومنهجية الميزانية الموصى بهما في الفرعين الأول والثاني . ويتناول الاستعراض الشامل الوارد في الفرع الرابع جميع التوصيات ، بغية تيسير مداولات اللجنة وإجراء المتذبذب من جانبها .
- ٣ - ويجسد هذا التقرير التعليقات الواردة خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجنة على التقرير المرحلي المقيد من المدير التنفيذي ، وبصفة خاصة تؤخذ بعين الاعتبار تماما مناقشات الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بشؤون الإدارة والميزانية الذي أنشأته اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين وكذلك تقرير رئيس الفريق العامل ، الذي قدم إلى اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين . وعلاوة على ذلك ، أجريت المشاورات المطلوبة مع المكاتب ذات الصلة في مقر الأمم المتحدة ، والواردة في التقرير المرحلي (E/CN.7/1996/15 ، الفقرة ١٢) . ويجسد التقرير كذلك تقرير مجلس مراجع حسابات الأمم المتحدة ، الذي استعرض في عام ١٩٩٦ تخطيط ميزانية صندوق اليونيسف وطريقة رفع التقارير الخاصة بذلك .

أولا - ترتيب الدعم البرنامجي

- ٤ - طلبت لجنة المخدرات ، في قرارها ١٥ (د - ٣٨) ، إلى المدير التنفيذي أن يقيّم مدى قدرة الترتيب الخاص بتكليف الدعم البرنامجي على تغطية نفقات المساعدة الإدارية والفنية لمشاريع التعاون التقني ، وأن يقدم إلى اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين تقريرا بهذا الشأن .
- ٥ - وقدّم ترتيب خاص بتكليف الدعم البرنامجي لليونيسف إلى اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين المستأنفة ، وذلك في مذكرة من المدير التنفيذي (E/CN.7/1993/15) . وقدّمت ميزانية لتكليف الدعم

البرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ إلى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين المستأنفة ، ضمن تقرير من المدير التنفيذي (E/CN.7/1995/21) .

٦ - أدخل اليونيسف ميزانية لتكاليف الدعم البرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ وفقا للترتيب الذي سبق وضعه للأمم المتحدة . وهذا الترتيب مصمم خصيصا لتشغيل الصناديق الاستئمانية الصغيرة المملوكة من موارد من خارج الميزانية والتي تتولى تنفيذها منظمات كثيرة ما تنفذ بصورة مستديمة أنشطة أساسية كبيرة في إطار الميزانية العادية . ويتاح تنفيذ المشاريع أساسا من خلال أنشطة الدعم التقني والإداري . وتوضع ميزانية أنشطة الدعم البرنامجي وفقا لموارد البرامج المتاحة . وتولد تلك الموارد من خلال ترتيب خاص بالدعم البرنامجي ، ومن الواضح أنها ليست كافية لتمويل جميع احتياجات الدعم البرنامجي . ونتيجة لذلك يدعم تنفيذ أنشطة المشاريع من الميزانية الأساسية للمنظمات المعنية . وفي حين أن هذا النموذج يبدو ملائما للأغراض المعلنة ، فهو لا يأخذ في حسابه الاحتياجات التشغيلية الصندوق اليونيسف .

ألف - أنشطة الدعم البرنامجي

٧ - تقوم ميزانية تكاليف الدعم البرنامجي للاليونيسف على أساس مدى توافر الموارد التي تولد عن طريق ترتيب الدعم البرنامجي الخاص بالأمم المتحدة . ويجري ذلك وفقا لإجراءات تتعلق بإدارة حسابات الدعم البرنامجي ، وهي واردة في تعليم إداري خاص بحسابات الدعم البرنامجي (ST/AI/286) ، المرفق) . ويقدر أن موارد الدعم البرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ تبلغ ٤٢٧٠ ١٠٠ دولار ، أو ٤٪ في المائة من مجموع تنفيذ المشاريع التقديري وهو ١١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار . والميزانية الناتجة من ذلك لأنشطة الدعم البرنامجي مساوية لذلك في الحجم ، وهي ليست كافية لتمويل جميع احتياجات الدعم البرنامجي . فعلى سبيل المثال ، في دراسة أجريت تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ACC/1993/FB/R.7) ، الفقرة ٢) ، حسب أن احتياجات الدعم الفعلية تبلغ ٣١,٩ في المائة من مجموع نفقات المشاريع . ويعطي الفارق بين موارد الدعم البرنامجي المتاحة والاحتياجات الفعلية من الميزانية الأساسية للمنظمات المشاركة ، بما فيها المنظمات المملوكة والمنفذة والمستفيدة .

٨ - وفي حين أن الدعم الموفر من الميزانية الأساسية الكبيرة إلى أنشطة الصناديق الاستئمانية الصغيرة مقبول ، لا ينطبق ذلك على صندوق اليونيسف ، فالموارد التي تدار في إطار الصندوق بالغة الضخامة . وعلاوة على ذلك ، يخصص النصيب الأكبر لأنشطة المشاريع التي لها ميزانية أساسية صغيرة نوعا ما . والنتيجة هي أن موارد ضخمة من التي تطلب وتعتمد ضمن الميزانية الأساسية لازمة في الواقع لاستكمال ميزانية الدعم البرنامجي الصغيرة . ويعود تطبيق ترتيب الأمم المتحدة الخاص بالدعم البرنامجي للصناديق الاستئمانية إلى تحريف طريقة العرض كما يحول دون شفافية الميزانية . ويمكن أن يكون من شأن تحديد أنشطة الدعم البرنامجي على أساس الاحتياجات الفعلية أن يعزز شفافية الميزانية . فعلى سبيل المثال ، يمكن إيجاد رابط واضح بين الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي وأنشطة المشاريع . وبذلك تؤدي أوجه التباين في أنشطة المشاريع إلى تعديلات في أنشطة الدعم

البرنامجي ، كما أن التغيرات في أنشطة المشاريع وأنشطة الدعم البرنامجي لن تؤثر على الأنشطة الأساسية وبالعكس .

٩ - ويبدو أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بشؤون الإدارة والميزانية يوصيان بتحديد أنشطة الدعم البرنامجي التي تغطي جميع الأنشطة التقنية والإدارية المرتبطة بتنفيذ المشاريع . وسوف يلزم من أجل ذلك أن تحدد أنشطة اليونيسف التي تعتبر أنشطة أساسية وما يصنف منها كأنشطة خاصة بالدعم البرنامجي .

١٠ - ويرتأى أن أنشطة الدعم البرنامجي تشمل جميع الأنشطة التقنية والإدارية المتکبدة في تنفيذ المشاريع . وعلى ذلك يمكن إثبات وجود علاقة واضحة بين أنشطة الدعم وأنشطة المشاريع . فأنشطة المشاريع تغطي أعمالا محددة على انتقال تتعلق بالمكافحة الدولية للمخدرات وتساعد بشكل مباشر المنظمات المستفيدة ، وهي مجئعة في الوقت الراهن في الفئات الأربع التالية : تدابير المراقبة ، تقليل الطلب ، تقليل العرض ، أنشطة متعددة القطاعات . وتتضمن الأنشطة الأساسية والأنشطة الفنية المرتبطة ببرنامج العمل وأنشطة ذات الصلة ، بما فيها التوجيه التنفيذي والتسيير الإداري والإدارة . ويتضمن برنامج العمل ، مثلا ، أنشطة معيارية وجمع المعلومات وتحليلها . وأنشطة ذات الصلة لازمة من أجل تنفيذ برنامج العمل ، بما في ذلك تحديد السياسة العامة والخدمات الإدارية . ويستخدم برنامج العمل من الولايات التي تقرها اللجنة وهو منفصل عن الأنشطة التي تتسم بطابع الدعم البرنامجي والمشاريع . ويرد فيما يلي توضيح للأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي .

١١ - بدأت عملية تحديد الاحتياجات الفعلية للدعم البرنامجي بتحديد مجموعتي الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي . وبالتالي أعيد تصنيف الميزانية المعتمدة لفترة السنين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ عن طريق إجراء تحليل لخطة العمل التفصيلية التي أعدتها جميع مكاتب اليونيسف ، بما فيها مقر اليونيسف والعمليات الميدانية . وأخللت خطة العمل هذه للمرة الأولى لفترة السنين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ . وتوجد خطة العمل رابطا واضحا بين مجموعتي الأنشطة والاحتياجات من الموارد والوحدات ذات المسؤولية . وبعد تحديد مجموعة الأنشطة الأساسية ومجموعة أنشطة الدعم البرنامجي ، حسبت مخصصات الميزانية المقابلة لذلك عن طريق تحديد الاحتياجات من الموظفين ، والسفر وموارد الاستشارات ، ووزّعت الاحتياجات الأخرى من الموارد ، مثل تكاليف التشغيل العامة ، والإمدادات والمواد ، والأثاث والمعدات ، وفقا للموارد التي جرى تحديدها .

مجموعة أنشطة الدعم البرنامجي

أنشطة الدعم التقني

مواصلة الحوار بشأن السياسة العامة مع توفير المشورة التقنية للحكومات والوكالات المنفذة من أجل صوغ المشاريع المتعلقة بالمكافحة الدولية للمواد المخدرة وتوفير المساعدة من جانب اليونيسف

إدارة العمليات المدعومة في إطار صندوق تحديد احتياجات المشاريع إضافة إلى تقدير المسائل التقنية في مقتراحات المشاريع اليونيسف وتوجيهها

التشاور مع البلدان المانحة الحالية والمحتملة من إعداد مقتراحات مشاريع تفصيلية تغطي مسائل تقنية ومالية أجل تأمين تمويل لأنشطة مكافحة المخدرات وتوسيع قاعدة التمويل

خدمة اللجنة الفرعية المعنية بمكافحة المخدرات تقديم المشاريع المقترحة والدفاع عنها أمام لجنة استعراض المشاريع التابعة للونيسف التابعة للجنة التنسيق الإدارية

تنفيذ مناسبات من شأنها أن ترفع مستوى تقديم مقتراحات مشاريع محددة إلى الجهات المانحة المحتملة ومناقشتها معها الانطباع من أجل ترويج المكافحة الدولية للمخدرات وجمع الأموال لتوليد موارد لمكافحة المخدرات

برنامجه العمل
إعداد الاختصاصات من أجل توظيف موظفي توفير الخدمة الفنية للجنة المخدرات بخصوص المشاريع والخبراء الاستشاريين ، وتقديم المرشحين والتوصية بالتوظيف لأنشطة التشغيلية

إصدار تقارير عن الأنشطة التشغيلية إلى اللجنة رصد تنفيذ المشاريع عن طريق متابعة إنجاز وإلى المجتمعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية تسليم السلع والخدمات مقارنة بخطط عمل المشاريع بإنفاذ قوانين العقاقير

إعداد أطر البرامج القطرية ، وأطر البرامج دون استعراض تقييمات ميزانيات المشاريع الإلزامية والمخصصة وما يرتبط بذلك من تعديلات للمشاريع الإقليمية ، واللامام القطرية الاستراتيجية

الاشتراك في الاجتماعات التنسيقية مع الوكالات تعديل المشاريع الجاري تنفيذها وإعادة برمجتها المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات بصورة منتظمة ، وذلك بالاشتراك مع الحكومات والوكالات المنفذة الدولية الحكومية الأخرى

مجموعة أنشطة الدعم البرنامجي

مجموعة الأنشطة الأساسية

تحليل وتوفير بيانات عن المكافحة الدولية توفير مشورة تقنية استجابة لاستفسارات واردة من الوكالات المنفذة والحكومات بغية تيسير تنفيذ المشاريع التي تتولى تنفيذها

إعداد الوثائق التقنية من جانب اليونيسف لإعداد وإجراء اجتماعات استعراضية ثلاثة مع ممثلي الوكالات المنفذة والبلدان المستفيدة لتقديمها إلى المجتمعات دون الإقليمية للموقعين على مذكرة التفاهم في جنوب شرق آسيا

إعداد تقارير مرحلية عن المشاريع وإحالتها إلى الجهات المانحة ، مع تزويدها بالمعلومات المالية والبرограмمية الخاصة بتنفيذ مشاريع معينة

إجراء عمليات تقييم المشاريع والتقييم الموضوعي توفير مدخلات بشأن المسائل التقنية لمراجعات حسابات المشاريع الداخلية والخارجية ومتابعة تقارير مراجعة الحسابات

توفير الدعم التقني اللازم لتنظيم البرامج التدريبية الرئيسية ، مثل التدريب الجماعي والحلقات التدريبية على المستوى الإقليمي المحافظة على خدمات الكترونية لصالح الدول الأعضاء ، بما في ذلك بنوك البيانات الإحصائية والوثائق الخاصة باليونيسف

أنشطة الدعم الإداري
تزويد الحكومات بالمشورة الخبرة دعما لصوغ سياساتها العامة الوطنية بخصوص الخطط الوطنية الرئيسية لمكافحة المخدرات

استعراض مقتراحات المشاريع والإذن بها قبل عرضها على لجنة استعراض المشاريع التابعة للونيسف

إعداد الكتب الدراسية الخاصة بتدريب المهنيين على كيفية إجراء فحص سريع لتعاطي المخدرات

إجراء دراسات تحليلية بحثية الوجهة على الصعيد الدولي دون الإقليمي حول الاتجاهات والأنماط الراهنة لوضع الاتجار بالمخدرات

مد الوكالات المنفذة بمشورة بشأن توزيع المشاريع وتخصيص اعتماداتها

مجموعة أنشطة الدعم البرنامجي

العمل كحلقة اتصال مع الوكالات المنفذة فيما يتعلق بالمراقبة الإدارية والمالية على الأموال المخصصة وتنفيذ المشاريع

استعراض الميزانيات والميزانيات المنتقحة الخاصة بالمشاريع التي ينفذها اليونيسف والحكومات والوكالات المنفذة الأخرى واعتمادها

استعراض تقارير الإنفاق الرابع سنوية واحتياجات النقد من الوكالات المنفذة واعتمادها

إعداد تقارير مالية عن المشاريع لعرضها على المنظمات المانحة

توفير الدعم الإداري لتنفيذ أنشطة المشاريع ، بما في ذلك الدعم الخاص بتوظيف موظفي المشاريع والخبراء الاستشاريين ، وإصدار عقود الخدمات الخاصة وتراخيص السفر ، واشتراء المعدات

توفير المدخلات بشأن المسائل الإدارية لمراجعات حسابات المشاريع الداخلية والخارجية ومتابعة تقارير مراجعة الحسابات

توفير الدعم الإداري في مجالات الميزانية والمالية وشئون الموظفين والسفر والخبراء الاستشاريين من أجل تنفيذ أنشطة الدعم التقني في مقر اليونيسف وفي العمليات الميدانية

تسديد الخدمات الإدارية التي يوفرها مكتب الأمم المتحدة في فيينا ، ومكتب خدمات الإشراف الداخلي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنشطة الدعم البرنامجي

مجموعة الأنشطة الأساسية

إجراء بحوث خاصة بالسياسة العامة ، بما في ذلك تحديد مجالات البحث ، وفرز البيانات ذات الصلة وتجميع البحوث القائمة

إبرام مذكرات تفاهم مع منظمات رئيسية مختارة من أجل دعم إدماج مسائل مكافحة إساءة استخدام المخدرات في أنشطة المنظمات الشريكة

دعم الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها

تحديث خطة العمل الشاملة لمنظمة الأمم المتحدة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات

الإدارة

إعداد التقارير المجملة والميزانيات وتقارير الأداء لصندوق اليونيسف كي تستعرضها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتعتمدها اللجنة

إعداد البيانات المالية لصندوق اليونيسف لتقديمها إلى مجلس مراجعي الحسابات واللجنة والجمعية العامة

إعداد ورصد خطط العمل لصندوق اليونيسف

توفير الخدمات الإدارية في مجالات الميزانية والمالية وشئون الموظفين والسفر والخبراء الاستشاريين من أجل تنفيذ الأنشطة المشتملة تحت التوجيه التنفيذي والإدارة ، وكذلك برنامج العمل في مقر اليونيسف وفي العمليات الميدانية

تسديد الخدمات الإدارية التي يوفرها مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب خدمات الإشراف الداخلي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنشطة الأساسية

١٢ - وسوف لا يشمل تطبيق تصنيف الميزانية الجديدة إلا مخصصات الميزانية في المقر والعمليات الميدانية . وتبيّن الجداول ١ و ٢ و ٣ الآثار المترتبة على ذلك ، كما توضح هيكل الميزانية المعتمدة لفترة السنين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ لكل من النهج المتبع حالياً والنهج المقترن . وكما يتضح في النهج الحالي ، يبلغ مجموع الميزانية للمقر والعمليات الميدانية ٨٠٠ ٨٥ ٣١ دولار ، تتغطى منها ميزانية الصندوق ٢٠٠ ٧٥٥ ٢٧ دولار ، أي ٨٣,٣ في المائة منها ، بينما تتغطى ميزانية تكاليف الدعم البرنامجي ٦٠٠ ٣٣٠ ٣ دولار منها ، أي ١٠,٧ في المائة . وتبلغ ميزانية تكاليف الدعم البرنامجي ٣,٠ في المائة من تنفيذ المشاريع التقديرية ، وهو ٠٠٠ ٠٠٠ ١١٠ دولار . وتبلغ ميزانية الصندوق ٣٠٠ ٩٣٦ ١٣ دولار من مجموع ميزانية المقر ، وهو ٨٠٠ ٨٥٠ ١٦ دولار ، أي ٨٣,٧ في المائة منها، وتبلغ ميزانية تكاليف الدعم البرنامجي ٥٠٠ ٧١٤ ٢ دولار ، أي ١٦,٤ في المائة منها . أما مجموع ميزانية العمليات الميدانية ، وهو ٤٢٥ ١٤ ٠٠٠ دولار ، فتبلغ ميزانية الصندوق ٩٠٠ ٨١٨ ١٣ دولار منها ، أي ٩٥,٧ في المائة ، وتبلغ ميزانية تكاليف الدعم البرنامجي ٦١٦ ١٠٠ ٦ دولار منها ، أي ٤,٣ في المائة .

الجدول ١ - إدخال ميزانية لأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي
للمقر ، حسب البرامج ، وللعمليات الميدانية حسب المناطق ، لفترة
الستين ١٩٩٦ - ١٩٩٧
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البرنامج أو المنطقة	التصنيف الحالي						المفر	
	الميزانية المعتمدة لفترة الستين ١٩٩٦ - ١٩٩٧			الميزانية المعتمدة لفترة الستين ١٩٩٦ - ١٩٩٧				
	المجموع	أنشطة دعم البرامج	أنشطة الأساسية	المجموع	ميزانية تكاليف الدعم البرنامجي	ميزانية صندوق البرنامج		
أجهزة تنفيذ السياسة	٩٩,٦	--	٩٩,٦	٩٩,٦	--	٩٩,٦	أجهزة تنفيذ السياسة	
التوجيه التنفيذي والإدارة	٣ ٢٢٢,٨	٧٣١,٢	٢ ٥٩١,٦	٣ ٢٢٢,٨	١٧٦,٥	٣ ١٤٦,٣	التوجيه التنفيذي والإدارة	
برنامج العمل	٩ ٢٦٠,٣	٥ ٤٥٨,٤	٢ ٨٠١,٩	٩ ٢٦٠,٣	١ ٧٢٨,٦	٧ ٥٣١,٧	برنامج العمل	
الدعم البرنامجي	٣ ٩٦٩,١	١ ٧٩٠,٦	٢ ١٧٧,٥	٣ ٩٦٨,١	٨٠٩,٤	٣ ١٥٨,٧	الدعم البرنامجي	
المجموع	١٦ ٦٥٠,٨	٧ ٩٨٠,٢	٨ ٦٧٠,٦	١٦ ٦٥٠,٨	١٦ ٦٥٠,٨	١٣ ٩٣٦,٣	المجموع	
العمليات الميدانية							العمليات الميدانية	
افريقيا	٢ ٣٦٢,٠	١ ٠٨٠,٤	١ ٢٨١,٦	٢ ٣٦٢,٠	٢٢,٧	٢ ٣٣٩,٣	افريقيا	
آسيا والمحيط الهادئ	٥ ٥٦٧,٦	٢ ٨٦٤,٦	٢ ٧٠٣,٠	٥ ٥٦٧,٦	٢٢٦,٥	٥ ٣٢١,١	آسيا والمحيط الهادئ	
أوروبا والشرق الأوسط	١ ١٣٢,٤	٥٥١,١	٥٨١,٣	١ ١٣٢,٤	--	١ ١٣٢,٤	أوروبا والشرق الأوسط	
أمريكا اللاتинية والカリبي	٥ ٣٧٣,٠	٢ ٨٤٤,٢	٢ ٥٢٨,٨	٥ ٣٧٣,٠	٣٥٦,٩	٥ ٠١٦,١	أمريكا اللاتинية والカリبي	
المجموع	١٤ ٤٣٥,٠	٧ ٣٤٠,٣	٧ ٠٩٤,٧	١٤ ٤٣٥,٠	٦١٦,١	١٣ ٨١٨,٩	المجموع	
المجموع الكلي	٣١ ٠٨٥,٨	١٥ ٣٢٠,٥	١٥ ٧٦٥,٣	٣١ ٠٨٥,٨	٣ ٢٣٠,٦	٢٧ ٧٥٥,٢	المجموع الكلي	

١٣ - ونتيجة للنهج الجديد ، حيث يبلغ مجموع الميزانية للمقر والعمليات الميدانية ٢١ ٠٨٥ ٨٠٠ دولار ، سوف تغطي ميزانية الأنشطة الأساسية ١٥ ٧٦٥ ٣٠٠ دولار منها ، أي ٥٠,٧ في المائة ، بينما تغطي ميزانية أنشطة الدعم البرنامجي ٥٠٠ ١٥ ٣٢٠ دولار منها ، أي ٤٩,٣ في المائة . وعلاوة على ذلك ، سوف يقابل مجموع ميزانية أنشطة الدعم البرنامجي ، وهو ٥٠٠ ١٥ ٣٢٠ دولار ، ١٣,٩ في المائة من قيمة تنفيذ المشاريع التقديري لفترة الستين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ، وهي ٠٠٠ ١١٠ دولار . وبالنسبة لمجموع ميزانية المقر البالغ ٨٠٠ ١٦ ٦٥٠ دولار ، سوف تبلغ ميزانية الأنشطة الأساسية ٦٠٠ ٦٧٠ ٨٠٠ دولار منها ، أي ٥٢,١ في المائة ، وسوف تبلغ ميزانية أنشطة الدعم البرنامجي ٢٠٠ ٧٩٨٠ ٧٠٠ دولار منها ، أي ٤٧,٩ في المائة . أما مجموع ميزانية العمليات الميدانية ، وهو ٠٠٠ ١٤ ٤٣٥ دولار ، فسوف تبلغ ميزانية الأنشطة الأساسية ٧٠٩٤ ٧٠٠ ٧٠٠ دولار منها ، أي ٤٩,١ في المائة ، وسوف تبلغ ميزانية أنشطة الدعم البرنامجي ٣٠٠ ٣٤٠ ٧٠٠ دولار منها ، أي ٥٠,٩ في المائة .

**الجدول ٢ - إدخال ميزانية لأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي
للمقر وللعمليات الميدانية ، حسب بنود الإنفاق ، لفترة الستين**

١٩٩٦-١٩٩٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التصنيف الجديد			التصنيف الحالي			المقر	
الميزانية المعتمدة لفترة الستين ١٩٩٦ - ١٩٩٧			الميزانية المعتمدة لفترة الستين ١٩٩٦ - ١٩٩٧				
المجموع	أنشطة دعم البرامج الأساسية	المجموع	المجموع	ميزانية تكاليف الدعم البرنامجي	ميزانية صندوق اليونيسف		
١١ ٨٠٥,١	٥ ٤٥٠,٥	٦ ٣٥٤,٦	١١ ٨٠٥,١	٢ ٢٩٤,٥	٩ ٥١٠,٦	الوظائف	
١٥٩,٧	٧٦,٠	٨٣,٧	١٥٩,٧	-	١٥٩,٧	تكاليف الموظفين الأخرى	
٦٢٥,١	٤٨٠,٠	١٠٥,١	٦٢٥,١	-	٦٢٥,١	الخبراء الاستشاريون والخبراء	
١ ٠١١,٠	٢٤٢,١	٦٦٧,٩	١ ٠١١,٠	-	١ ٠١١,٠	السفر	
١١٨,٢	٥٤,٦	٦٢,٦	١١٨,٢	--	١١٨,٢	الخدمات التعاقدية	
٨٧٥,١	٤٠٤,٢	٤٧٠,٩	٨٧٥,١	-	٨٧٥,١	تكاليف التشغيل العامة	
٩٥,٠	٤٣,٩	٥١,١	٩٥,٠	--	٩٥,٠	اللوازم والمواد	
٢١٦,٨	١٠٠,٣	١١٦,٥	٢١٦,٨	--	٢١٦,٨	المعدات	
<u>١ ٧٣٤,٨</u>	<u>١ ٠٢٧,٦</u>	<u>٧٠٧,٢</u>	<u>١ ٧٣٤,٨</u>	<u>٤٢٠,٠</u>	<u>١ ٣١٤,٨</u>	نفقات أخرى	
١٦ ٦٥٠,٨	٧ ٩٨٠,٢	٨ ٦٧٠,٦	١٦ ٦٥٠,٨	٢ ٧١٤,٥	١٣ ٩٣٦,٣	المجموع	
العمليات الميدانية							
١٠ ٥٠٥,١	٥ ٣٨٣,٥	٥ ١٢١,٦	١٠ ٥٠٥,١	٦١٦,١	٩ ٨٨٩,٠	الوظائف	
٨٠٢,٩	٣٩٢,٥	٤١٠,٤	٨٠٢,٩	-	٨٠٢,٩	السفر	
٢ ٣٢٦,٨	١ ١٦٢,٢	١ ١٦٤,٦	٢ ٣٢٦,٨	--	٢ ٣٢٦,٨	تكاليف التشغيل العامة	
٣٧٧,١	١٨٧,٢	١٨٩,٩	٣٧٧,١	--	٣٧٧,١	اللوازم والمواد	
٨,٠	٤,١	٣,٩	٨,٠	-	٨,٠	الأثاث	
<u>٤١٥,١</u>	<u>٢١٠,٨</u>	<u>٢٠٤,٣</u>	<u>٤١٥,١</u>	<u>--</u>	<u>٤١٥,١</u>	المعدات	
١٤ ٤٣٥,٠	٧ ٣٤٠,٣	٧ ٩٤,٧	١٤ ٤٣٥,٠	٦١٦,١	١٣ ٨١٨,٩	المجموع	
٣١ ٠٨٥,٨	١٥ ٣٢٠,٥	١٥ ٧٦٥,٣	٣١ ٠٨٥,٨	٢ ٣٢٠,٦	٢٧ ٧٥٥,٢	المجموع الكلي	

**الجدول ٣ - إدخال ميزانية للأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي
للمقر وللعمليات الميدانية ، حسب جداول الموظفين ، لفترة
الستين ١٩٩٦-١٩٩٧**
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التصنيف الجديد				التصنيف الحالي				مستوى الوظائف	
الميزانية المعتمدة لفترة الستين ١٩٩٦-١٩٩٧				الميزانية المعتمدة لفترة الستين ١٩٩٦-١٩٩٧					
المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع		
الفئة الفنية وما فوقها									
٢	--	٢	٢	--	--	٢	٢	مد - ٢	
٥	١	٤	٥	--	--	٥	٥	مد - ١	
٧	٤	٢	٧	--	--	٧	٧	ف - ٥	
١٦	٩	٧	١٦	٧	٧	٩	٩	ف - ٤/٤	
٦	٢	٢	٦	١	١	٥	٥	ف - ١/٢	
٣٦	١٧	١٩	٣٦	٨	٨	٢٨	٢٨	المجموع	
فئة الخدمات العامة									
٢	--	٢	٢	--	--	٢	٢	المستوى الرئيسي	
٢٢	١٨	١٥	٣٢	٨	٨	٢٥	٢٥	المستويات الأخرى	
<u>٣٥</u>	<u>١٨</u>	<u>١٧</u>	<u>٣٥</u>	<u>٨</u>	<u>٨</u>	<u>٢٧</u>	<u>٢٧</u>	المجموع	
٧١	٢٥	٣٦	٧١	١٦	١٦	٥٥	٥٥	المجموع	
العمليات الميدانية									
الفئة الفنية وما فوقها									
١	--	١	١	--	--	١	١	مد - ٢	
٢	--	٢	٢	--	--	٢	٢	مد - ١	
١٤	٤	١٠	١٤	--	--	١٤	١٤	ف - ٥	
١٥	١٥	--	١٥	٢	٢	١٢	١٢	ف - ٤/٤	
١	١	--	١	--	--	١	١	ف - ١/٢	
٣٤	٢٠	١٤	٣٤	٢	٢	٢١	٢١	المجموع	
الفئة المحلية									
٣٠	١٦	٤	٣٠	١	١	١٩	١٩	موظفو البرنامج الوطنيون	
٦٨	٢٤	٤٤	٣٨	٢	٢	٦٥	٦٥	المستوى المحلي	
<u>٨٨</u>	<u>٤٠</u>	<u>٤٨</u>	<u>٨٨</u>	<u>٤</u>	<u>٤</u>	<u>٨٤</u>	<u>٨٤</u>	المجموع	
١٢٢	٦٠	٦٢	١٢٢	٧	٧	١١٥	١١٥	المجموع	
١٩٣	٩٥	٩٨	١٩٣	٢٣	٢٣	١٧٠	١٧٠	المجموع الكلي	

١٤ - وسوف يؤدي تحديد الاحتياجات الكاملة للدعم البرنامجي إلى زيادة في أنشطة الدعم البرنامجي ، سوف يعوضها بالكامل تخفيض مقابل في الأنشطة الأساسية . ونتيجة لذلك ، سوف تتغير الحصة النسبية للأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي ، دون حدوث تغير في مجموعهما ، كما أن النهج الجديد لن يغير توزيع الموارد بين المقر والعمليات الميدانية . أما الذي سوف يتغير فهو تصنيف الميزانية على مستوى المقر وعلى مستوى العمليات الميدانية .

١٥ - وكما سبق ذكره ، سوف يؤدي النهج الجديد لوضع الميزانية الذي جاء وصفه أعلاه إلى زيادة قدرها ٩٨٩ ٩٠٠ دولار في ميزانية أنشطة الدعم البرنامجي ، من ٣٣٠ ٦٠٠ دولار إلى ٥٠٠ ٢٢٠ دولار ، سوف تعوض بالكامل بتخفيض مقابل في ميزانية الصندوق الحالية . وبافتراض عدم زيادة موارد الدعم البرنامجي ، والتي تبلغ ٤٣٧٠ ١٠٠ دولار حسب التقديرات ، سوف يلزم تمويل الزيادة في أنشطة الدعم البرنامجي من الأموال المرصودة لأغراض عامة بمبلغ ٤٠٠ ٩٥٠ ١٠ دولار . وسوف تعوض الحاجة إلى مثل هذا التمويل التكميلي بالكامل بواسطة انخفاض احتياجات التمويل المرصود لأغراض عامة للأنشطة الأساسية بنفس المبلغ ، مع عدم حدوث زيادة في مجموع الاحتياجات من الموارد المرصودة لأغراض عامة مجتمعة . وإضافة إلى توفير شفافية في الميزانية على النحو الذي سبق ذكره في الفقرة ٨ أعلاه ، سوف يكون من شأن النهج الجديد كذلك زيادة شفافية التمويل . وسوف يبين نهج الميزانية الجديد بوضوح حصة أنشطة الدعم البرنامجي التي سوف تمول من موارد مرصودة لأغراض عامة (أنظر التوصيتين ١ و ٢ في الفقرة ٦٣ أدناه) .

باء - موارد الدعم البرنامجي

١٦ - يوفر ترتيب الأمم المتحدة للدعم البرنامجي إطاراً تتلقى بمقتضاه اليونيسف والوكالات الشريكية حصيلة الدعم البرنامجي . ويرد وصف للترتيب التفصيلي المطابق حالياً في مذكرة من المدير التنفيذي عن ترتيب الدعم البرنامجي (E/CN.7/1993/15) ، الفقرات ٣٣ - ٣٥ . ويبين الجدول ٤ التغييرات في الدعم البرنامجي وفقاً لهذا الترتيب .

الجدول ٤ - ترتيبات الدعم البرنامجي ، حسب فئة التنفيذ

التغييرات في الدعم البرنامجي			
المجموع	الوكالات الشريكية	اليونيسف	فئة التنفيذ
%١٣	--	%١٣	تنفيذ اليونيسف
%١٣	حصة من %١٣ للمنظمات المنسبة	حصة من %١٣ للمنظمات	تنفيذ اليونيسف مع منظمات مناسبة
حتى %١٣	حتى %١٣	--	تنفيذ الوكالات
حتى %٢,٥	حتى ٣,٥ % لليونيسف في حالات مختارة	--	التنفيذ الوطني

١٧ - يوضح الجدول ٥ النتجمة المالية للترتيب الحالي لفترة السنين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ . ويقدر أن مجموع حصيلة اليونيسف من الدعم البرنامجي يبلغ ٤٢٧٠ ١٠٠ دولار ، أي ٤,٠ في المائة ، من قيمة تنفيذ المشاريع التقديرية وهو ١١٠ ٠٠٠ دولار ، يرتفع منها ٦٠٠ ٣٠٢٢ دولار في إطار تنفيذ اليونيسف و ٣٤٧ ٥٠٠ دولار في إطار تنفيذ اليونيسف مع المنظمات المنتسبة . وتنطوي هذه الفئة الأخيرة أساسا على تعاون بين اليونيسف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبين اليونيسف ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) . ويقدر أن موارد الدعم البرنامجي التي توفر للوكالات الشريكية تبلغ ٩٠٠ ٦٥٧ دولار ، أي ٦,١ في المائة ، من تنفيذ المشاريع التقديرية . ويبلغ الدعم البرنامجي لليونيسف والمنظمات الشريكية مجتمعة ١١٠٢٨ ٠٠٠ دولار ، أي ١٠,٠ في المائة ، من تنفيذ المشاريع التقديرية .

العدد ٥ - جمادى الآخرة ١٤٢٧ - ١٩٩٦ ميلادي - تحرير: فتح الله العواد - تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن العثيمين - تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن العثيمين

١٨ - سوف تبلغ ميزانية اليونيسف لأنشطة الدعم البرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ٥٠٠ ٣٢٠ ١٥ دولار ، أي ما يعادل ١٣,٩ في المائة من تنفيذ المشاريع التقديرية . وحيث أن موارد اليونيسف التقديرية للدعم البرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ لا تبلغ إلا ٤٠٠ ٣٧٠ ١٠٠ دولار ، تلزم موارد إضافية وتكاملية مخصصة لأغراض عامة تبلغ ٤٠٠ ٩٥٠ ١٠ دولار لتمويل ميزانية أنشطة الدعم البرنامجي . وفي كثير من منظمات الأمم المتحدة توفر الاعتمادات العامة من خلال نظام من الاشتراكات المقررة . وبذلك يكون الدعم من الاعتمادات العامة مساوياً للدعم المقدم من مجتمع الدول الأعضاء لأنشطة المشاريع ، ولا ينطبق ذلك إلا جزئياً على اليونيسف ، فتتيح مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء النصيب الأعظم من التبرعات . وتتوفر غالبية الجهات المانحة مساهمات مرصودة لأغراض عامة ، وهي في المقام الأول لأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي ، ومساهمات مرصودة لأغراض خاصة ، وهي تستخدم لأنشطة المشاريع دون غيرها . أما وجه اختلاف مساهمات الجهات المانحة الرئيسية عن غيرها فهو حجم نصيب التبرعات المرصودة لأغراض عامة وأغراض خاصة . فعلى سبيل المثال ، وفرت إحدى الجهات المانحة الرئيسية ٧٩,١ في المائة من مساهمتها لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ في شكل أموال مرصودة لأغراض عامة ، بينما اقتصر نصيب جهة مانحة أخرى المرصود لأغراض عامة على ٣,٧ في المائة فقط من مجموع التبرع . ويعني ذلك ضمناً أن المساهمة المرصودة لأغراض عامة من إحدى مجموعات الجهات المانحة يلزم استخدامها لدعم الأنشطة الممولة من مساهمات مرصودة لأغراض خاصة موفرة من مجموعة مختلفة نوعاً ما من البلدان .

١٩ - وأثناء انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين للجنة أعرب الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بشؤون الإدارة والميزانية عن تأييده لاستحداث آليات جديدة لزيادة موارد الدعم البرنامجي . وسوف يلزم أن يتلزم تعديل الترتيب الحالي للدعم البرنامجي الحد الأقصى الذي يحدده ترتيب الأمم المتحدة للدعم البرنامجي ، وهو ١٣ في المائة من قيمة تنفيذ المشاريع . وك الخيار أول (الخيار ١) ، يمكن زيادة متحصلات الدعم البرنامجي لليونيسف عن طريق تطبيق النظام المستخدم للتنفيذ بواسطة اليونيسف مع منظمات مناسبة على التنفيذ من جانب الوكالات . أي بعبارة أخرى ، يحسب مبلغ موحد قيمته ١٣ في المائة من الدعم البرنامجي للتنفيذ من جانب الوكالات . وبعد احتساب حصة الدعم البرنامجي الخاصة بالوكالة المنفذة يحتفظ اليونيسف بالرصيد المتبقى . وكما هو مبين في الجدول ٥ ، سوف تزيد متحصلات اليونيسف من ترتيب الدعم البرنامجي المعدل في فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ بمبلغ ٦٥٠ ٥٠٠ دولار بحيث تصل إلى ١٠٠ ٥٠٠ دولار ، أي ٤,٦ في المائة من قيمة تنفيذ المشاريع التقديرية ، دون أن تترتب من جراء ذلك أي أعباء على الوكالات الشريكة . وسوف تولد غالبية هذه المتحصلات الإضافية ، أي ٥١٣ ٥٠٠ دولار ، من مشاريع ممولة من مساهمات مرصودة لأغراض خاصة ، مع توليد الرصيد المتبقى ومقداره ٥٠٠ ١٣٦ دولار من مشاريع ممولة من مساهمات مرصودة لأغراض عامة . ومن ثم سوف تسهم المشاريع الممولة من مساهمات مرصودة لأغراض خاصة بقدر أكبر بكثير في المحافظة على أنشطة الدعم البرنامجي . وعلاوة على ذلك ، سوف يزيد مجموع المبالغ المقيدة لقاء الدعم البرنامجي ، بما فيها ما يخص اليونيسف والوكالات الشريكة ، إلى ٦٧٨ ٠٠٠ ١١ دولار،

أي ١٠,٦ في المائة ، من تنفيذ المشاريع التقديرى ، أي أقل كثيراً من الحد الأقصى للمعدل ، وهو أي ١٣,٠ في المائة . ويوصى باعتماد هذا الخيار (انظر التوصية ٣ في الفقرة ٦٣ أدناه) .

٢٠ - وهناك خيار ثان ينطوي على تعديل الترتيب الحالى ، وهو قيد تكاليف الدعم البرنامجى على التنفيذ الوطنى (الخيار ٢) . وعلى افتراض أن اليونيسف سيكون في وضع يسمح له بتطبيق معدل الدعم البرنامجى يبلغ ١٣ في المائة للتنفيذ الوطنى ، سوف تزيد الحصيلة من ترتيب الدعم البرنامجى في فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ بمبلغ ١٩٩٧ ٦٢٢ ٠٠٠ دولار . وبمثل الخيار ١ ، سوف يزيد التعديل بوجه خاص حصيلة الدعم البرنامجى من المشاريع الممولة من مساهمات مرصودة لأغراض خاصة ، مع توليد ١٥٠ ٠٠٠ دولار من أموال مرصودة لأغراض خاصة ، و ٤٧٢ ٠٠٠ دولار من أموال مرصودة لأغراض عامة . وبجمع الخيارات ١ و ٢ ، سوف تزيد موارد الدعم البرنامجى المتاحة لليونيسف بمبلغ ٣٢٧٢ ٠٠٠ دولار بحيث تصل إلى ١٠٠ ٦٤٢ دولار ، أي ٦,٩ في المائة من تنفيذ المشاريع التقديرى . وسوف يبلغ مجموع المبالغ المحمولة لقاء الدعم البرنامجى لليونيسف والوكالات الشريكى ٣٠٠ ١٤ دولار ، أي قرابة ١٢,٠ في المائة من تنفيذ المشاريع التقديرى ، وهو الحد الأقصى المحدد بموجب ترتيب الأمم المتحدة للدعم البرنامجى . ويوصى بأن تنظر اللجنة في اعتماد الخيار ٢ : تطبيق تحويل الدعم البرنامجى للتنفيذ الوطنى (انظر التوصية ٤ في الفقرة ٦٣ أدناه) .

٢١ - وسوف يؤدي إدخال التعديلات المقترحة على ترتيب الدعم البرنامجى إلى زيادة موارد الدعم البرنامجى وتقليل الحاجة إلى استخدام الأموال المرصودة لأغراض عامة لأنشطة الدعم البرنامجى . ويوضح الجدول ٦ الآثار المتربعة على خياري تعديل ترتيب الدعم البرنامجى لتمويل الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجى ، مع استخدام فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ كنموذج مرة أخرى . ورغم أنه سوف تكون هناك حاجة إلى قدر أقل من الموارد المرصودة لأغراض عامة ، وبين الجدول ٦ أنه حتى في إطار الخيار الثاني سوف تظل موارد الدعم البرنامجى غير كافية لتمويل مجموع احتياجات الدعم البرنامجى . وسوف تبقى بضعة قيود ولن يتيسر تحقيق تغطية كاملة لاحتياجات الدعم البرنامجى من خلال ترتيب الدعم البرنامجى في ظل تحويل ١٣ في المائة كحد أقصى للدعم .

ثانياً - منهجية الميزانية

٢٢ - أبىت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها عن الميزانية البرنامجية وتقرير الأداء لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ والميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (E/CN.7/1995/22) عدة ملاحظات عامة وأخرى انتقادية . وفي الدورة الثامنة والثلاثين المستأنفة للجنة^(١) أوصى رئيس الفريق العامل المعنى بمشروع القرار المعروف "التقرير النهائي عن الميزانية والأداء لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ والميزانية الأولية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ لصادق ببرنامج الأمم المتحدة المعنى بالكافحة الدولية للمخدرات" بأن تواصل الأمانة التماس توضيحات من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بخصوص الملاحظة التي أبدتها بشأن منهجية الميزانية ، واستعرض مجلس

مراجع الحسابات كذلك أسلوب تخطيط ميزانية صندوق اليونيسف في فترة الستين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ وإعداد التقارير عنها.

٢٢ - وقالت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (E/CN.7/1995/22)، الفقرة ٢٠، تعليقا على منهجية الميزانية ، إن طريقة عرض تقديرات الميزانية لفترة الستين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ التي وردت في تقرير المدير التنفيذي (E/CN.7/1995/22) الفقرات ١٦٢ - ١٦٥) طريقة مضللة وينبغي إيقاف العمل بها . وقالت إن المنهجية المتبعة في إعادة تقدير التكاليف في الميزانية تتخللها العيوب إذ أنها تؤدي إلى الإفراط في وضع التقديرات . وأشارت اللجنة أيضا إلى أنه كان ينبغي اتباع نهج أقل آلية في وضع التقديرات المنقحة وأنه كان ينبغي أن يمحض الإنفاق من حيث الاحتياجات الفعلية والأداء في الماضي . وأوصت اللجنة بأن ينظر في تقديرات الميزانية لفترة الستين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ بالاستناد إلى تقديرات النفقات . وذكرت اللجنة أيضا بما أبدته قبل ذلك من تعليقات بخصوص التقديرات المنقحة لفترة الستين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ والموجز الخاص بفترة الستين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ . وأشارت اللجنة بوجه خاص إلى أنه يبدو أن الأداء في الماضي لم يؤخذ في الاعتبار عند التوصل إلى التقديرات المنقحة لفترة الستين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، مما أدى إلى الحد من استخدام الوثيقة . وأخيرا ، وأشارت اللجنة إلى أنها قد طالبت مرارا باستعراض المصطلحات المستخدمة في ميزانية اليونيسف .

٢٤ - وعلى ضوء التعليقات الانتقادية التي أبدتها اللجنة ، التمس اليونيسف منها في أواخر عام ١٩٩٥ توضيحات إضافية وتوجيهها بشأن مسألة منهجية الميزانية . وإضافة إلى ذلك ، استرعرى انتباه اللجنة إلى طلب لجنة المخدرات الخاص بتقديم توضيحات إضافية في دورتها التاسعة والثلاثين . وطلب من اللجنة بوجه خاص أن تبدي تعليقات بخصوص المسائل التالية : منهجية إعادة تقدير التكاليف ؛ المقارنة بين مقترحي الميزانية لاثنتين من فترات الستين ؛ العلاقة بين إعادة تقدير تكاليف الميزانية وتقديرات النفقات ؛ طريقة شاملة لعرض الميزانية ، بما في ذلك المقر والعمليات الميدانية وأنشطة المشاريع ؛ تطبيق منهجية ميزانية الأمم المتحدة من جانب اليونيسف . وأجريت مشاورات في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٦ بين اليونيسف وأمانة اللجنة والسلطات المالية في الأمم المتحدة حول منهجية الميزانية التي يتبعها اليونيسف في الوقت الراهن .

ألف - مفهوم جديد للميزانية

٢٥ - حث الانتقاد الموجه من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بخصوص مسائل محددة على إعادة النظر في مفاهيم الميزانية الحالية ، بغية التوصية بإدخال تحسينات على نحو شامل . ونفذ ذلك على أساس أنه كان من المفهوم أنه لن يوقف العمل بالتحسينات التي نفذت بالفعل والتي أقرتها اللجنة ومجلس مراجع الحسابات .

الجدول ٦ - تمويل الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرامجي على أساس خيارات مختلطة لتوليد موارد
الدعم البرامجي لفترة السنين ١٩٩٦ - ١٩٩٧
(بألاف دولارات الولايات المتحدة)

الأنشطة الأساسية		أنشطة الدعم البرنامجي	
خيارات توليد موارد الدعم البرامجي	أموال مخصصة لأغراض عامة	أموال الدعم البرنامجي	أموال مخصصة لأغراض عامة
التربيب الحالي للدعم البرنامجي	٤٣٧٠,١	٤٣٧٠,١	١٠٩٥٠,٤
الخبار ١ - اقتسام الدعم البرنامجي بين الوكالات المعلولة والتنفسية	٠٢٠٢٠,١	٥٧٦٥,٣	١٥٣٢٠,٥
الخبار ٢ - لاحتسب ٨٣٪ للدعم البرنامجي للتنفس الوطني	٨٣٢٨,٤	١٥٧٦٥,٣	١٥٣٢٠,٥
الخباران ١ و ٢ مجموعان	٧٦٧٨,٤	١٥٧٦٥,٣	١٥٣٢٠,٥

٢٦ - ولدى أعادة تعديل مفهوم الميزانية استفید من الخبرات المكتسبة في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة ، مع مراعاة الحاجة إلى تقديم ميزانية متكاملة لصندوق اليونيسف إلى جانب ميزانية اليونيسف العادلة التي اعتمدتها الجمعية العامة .

٢٧ - ويتميز المفهوم الحالي بين العناصر التالية لميزانية فترة الستين : ميزانية الصندوق ، بما في ذلك المقر والأنشطة الميدانية وأنشطة المشاريع ؛ وميزانية تكاليف الدعم البرنامجي ، بما في ذلك المقر والعمليات الميدانية . وتغطي ميزانية تكاليف الدعم البرنامجي أساساً الدعم التقني والإداري لتنفيذ المشاريع في حدود الأموال المتاحة للدعم البرنامجي . وتشتمل ميزانية الصندوق على جميع الاحتياجات المتبقية .

٢٨ - يستخدم مفهوم الميزانية الجديدة فئات الميزانية المقدمة في الفرع الأول تحت ترتيب الدعم البرنامجي ، ويتميز بين ما يلي : الأنشطة الأساسية ، بما في ذلك المقر والعمليات الميدانية ؛ أنشطة الدعم البرنامجي ، بما في ذلك المقر والعمليات الميدانية ؛ أنشطة المشاريع . وسوف تغطي ميزانية الأنشطة الأساسية الأنشطة الفنية المتعلقة بالعمل وأنشطة ذات الصلة ، بما في ذلك التوجيه التنفيذي والتسيير الإداري والإدارة . وتمويل الأنشطة الأساسية من الموارد المرصودة لأغراض عامة . وسوف تغطي ميزانية أنشطة الدعم البرنامجي جميع الأنشطة التقنية والإدارية المتحملة من خلال تنفيذ المشاريع . وتمويل أنشطة الدعم البرنامجي من اعتمادات الدعم البرنامجي ، وعند الاقتضاء من الموارد المرصودة لأغراض عامة . وتغطي أنشطة المشاريع أنشطة منفصلة التحديد تتعلق بالكافحة الدولية للمخدرات والتي تساعد المنظمات المستفيدة مباشرة . وتنولى وكالات منفذة تنفيذ تلك الأنشطة وتدعم من موارد مرصودة لأغراض عامة وموارد الصناديق الاستثمارية .

٢٩ - ينبغي أن يوضح نطاق الميزانية التي ستعتمدها اللجنة على أساس تصنيف الميزانية الجديدة . ويلتزم حالياً اعتماد جميع الأنشطة التي يدعمها صندوق اليونيسف وتكاليف الدعم البرنامجي . وللأسباب الموضحة أدناه يبدو أنه من الملائم أن يقتصر الاعتماد من جانب اللجنة على ميزانية فترة الستين ، بما في ذلك الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي . وسوف ينفذ المدير التنفيذي أنشطة المشاريع وفقاً لما يلي :

(أ) السياسة العامة لصندوق اليونيسف ، التي ستقرها لجنة المخدرات ؟

(ب) العرض التفصيلي لأنشطة المشاريع المخطط والمتوقعة الذي سوف يصاحب ميزانية فترة الستين ، كما هو الحال في الوقت الراهن ، بما في ذلك المشاريع الممولة من موارد الصناديق الاستثمارية .

٣٠ - ومن جوهر مفهوم الميزانية الجديدة إدراك أن اعتماد المدير التنفيذي للمشاريع سوف يكون متماشياً مع السياسة العامة لصندوق اليونيسف على النحو الذي تعتمدها على وجه التحديد لجنة

المخدرات . وسوف تبين تلك السياسة العامة الصالحيات وتوضح المعايير التي تخصص الموارد بموجبها استجابة للولايات المسندة من لجنة المخدرات . وسيعرض مقتراح يغطي سياسة صندوق اليونيسف على لجنة المخدرات في دورتها الأربعين المستأنفة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ . وسوف يواصل العرض التفصيلي لأنشطة المشاريع ، المشار إلىه في الفقرة ٢٩ (ب) أعلاه ، الاشتغال على تقديرات الميزانية ، المعاد تقدير تكاليفها إلى جانب الميزانية العادية . غير أنه لن يطلب إلى لجنة المخدرات أن تعتمد ميزانيات المشاريع . وتلك المعلومات ليست لازمة من أجل توفير صورة شاملة ومتكلمة لجميع الأنشطة المدعومة من صندوق اليونيسف وحسب ، وإنما توفر كذلك الأساس المنطقي الرئيسي لمقتراحات ميزانيات فترات الستين للمقر والعمليات العيدانية ، وخاصة لأنشطة الدعم البرنامجي . ويبين الجدول ٧ مقارنة بين مفهومي الميزانية الحالي والمقترح ، مع استخدام ميزانية فترة الستين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ كنموذج لذلك .

الجدول ٧ - المفهوم الحالي والمقترح للميزانية ، لفترة الستين
١٩٩٦ - ١٩٩٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	المفهوم المقترن للميزانية	المبلغ	المفهوم الحالي للميزانية
	أولا - ميزانية فترة الستين		صندوق اليونيسف
	الأنشطة الأساسية	١٢ ٩٣٦,٣	المقر
٨ ٦٧٠,٦	المقر	١٢ ٨١٨,٩	العمليات الميدانية
٧ ٠٩٤,٧	العمليات الميدانية	١٢١ ٣٦٢,٧	أنشطة المشاريع
١٥ ٧٦٥,٣	المجموع	١٤٩ ١١٧,٩	المجموع
	الدعم البرنامجي		تكاليف الدعم البرنامجي
٧ ٩٨٠,٢	المقر	٢ ٧١٤,٥	المقر
٧ ٢٤٠,٣	العمليات الميدانية	٦١٦,١	العمليات الميدانية
١٥ ٣٢٠,٥	المجموع	٢ ٢٣٠,٦	المجموع
	دعم الأنشطة الأساسية والدعم		مجموع الميزانية
	البرنامجي		
١٦ ٦٥٠,٨	المقر	١٦ ٦٥٠,٨	المقر
١٤ ٤٣٥,٠	العمليات الميدانية	١٤ ٤٣٥,٠	العمليات الميدانية
٣١ ٠٨٥,٨	المجموع	١٢١ ٣٦٢,٧	أنشطة المشاريع
١٢١ ٣٦٢,٧		ثانيا - أنشطة المشاريع	
١٥٢ ٤٤٨,٥	المجموع الكلي	١٥٢ ٤٤٨,٥	المجموع الكلي

٣١ - يرتئى أن اقتراح قصر اعتماد لجنة المخدرات على ميزانية فترة الستين ، بما في ذلك أنشطة الدعم البرنامجي ، يتمشى مع التشريعات القائمة ومع التنيويات التي تلقاها اليونيسف : فأولا ، أذنت الجمعية العامة للجنة المخدرات ، في قرارها ١٨٥/٤٦ جيم ، البند السادس عشر ، بأن تعتمد "ميزانية برنامج الصندوق وميزانية تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي" . ويعتبر ذلك مشابها من حيث الجوهر للنهج المقترن ، ذلك لأن الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي معادلة ل نطاق الاعتماد المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة . وثانيا ، لا تعتمد لجان معنية بالميزانية أنشطة المشاريع في منظمات أخرى مشابهة لليونيسف . فعلى سبيل المثال ، في اليونيسف ، حيث يبلغ مجموع حجم الموارد قرابة ٣,٦ مليار دولار في فترة الستين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ، يشمل اعتماد الميزانية قرابة مليار دولار فقط ،

وهو ما يغطي أنشطة مماثلة لتلك التي تتضمنها ميزانية اليونيسف لفترة الستين . وثالثا ، أقرت لجنة المدحورات نفسها بالفعل نهجا مشابها نوعا ما لذلك عندما اعتمدت قرارها ١٥ (د - ٣٨) . وفي هذا القرار "وافقت" اللجنة ، فيما يتعلق بالمقر والعمليات الميدانية ، على تقديرات الميزانية الأولية لفترة الستين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ، في حين أنها "أحاطت علما مع الموافقة" فقط بتقديرات الميزانية الأولية لأنشطة المشاريع لفترة الستين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ . وأخيرا ، تصبح الحاجة إلى فصل أنشطة المشاريع عن اعتماد الميزانية واضحة لأسباب عملية . وكما لوحظ في تقرير المدير التنفيذي (E/CN.7/1995/21 الفقرة ٢٧٠) ، كان مجموع حجم المشاريع ٣٦٧ ٧٠٠ ١٢١ دولار ، لم يعتمد إلا ٥٠٠ ٦٧٤ ٢٨ دولار منها ، أي ٢١,٩ في المائة ، وقت إعداد الميزانية . ويبدو إعداد تقديرات واقعية للميزانية لنسبة ٦٨,١ في المائة المتبقية عسيرا على ضوء ما هو متاح من معلومات . ويعطي تقديم التفاصيل في بداية فترة الستين انطباعا عن دقة لا توجد في الواقع . وغالبية المشاريع لا ينفذها اليونيسف ، بل وكالات منفذة وسلطات حكومية . ولا تعرف تفاصيل الميزانيات الخاصة بالمشاريع إلا أثناء فترة الستين عندما تجرى عملية البرمجة مع المنظمة الشريكة المعنية . وفي حين أنه ينبغي توفير معلومات إضافية من شأنها أن تعزز شفافية العرض الشامل ، ينبغي عدم استمرار تقديم التفاصيل على مستوى من الدقة لا يمكن بلوغه . وستضاف معلومات عن تنفيذ المشاريع في مقر اليونيسف والمكاتب الميدانية إذ يمكن إسقاطها ولأنها ذات أهمية خاصة للدول الأعضاء . وينبغي أن تكون تقديرات أنشطة المشاريع حسب بنود الإنفاق قاصرة على البيانات السابقة . وينبغي إيقاف محاولة تقدير الاحتياجات المستقبلية وفقا لهذه الفئات ، ذلك لأن مثل هذه التفاصيل ليست معلومة وقت إعداد الميزانية (انظر التوصيتين ٥ و ٦ في الفقرة ٦٤ أدناه) .

باء - احتساب الميزانية

٣٢ - يبدو من المشاورات التي أجريت مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أنها توصي بالتعديلين الرئيسين التاليين لمنهجية احتساب الميزانية : تغيير في طريقة احتساب الميزانيات المنقحة ؛ وتغيير في طريقة المقارنة بين الميزانية التالية والميزانية السابقة .

٣٣ - وفقا لمنهجية الأمم المتحدة لوضع الميزانية تتفق ميزانية فترة الستين الأولية سنويا خلال فترة الستين . ويحتمل أن يختلف الإنفاق عن الميزانية المعتمدة لسبعين رئيسين ، بما : تعديلات في تقييم التكاليف ، مثلا ، وتغيرات في أسعار الصرف والتضخم والتكاليف المعيارية للمرتبات ؛ وتعديلات في الحجم بما فيها تغيرات برنامجية وما يتصل بذلك من آثار في الميزانية ، إضافة إلى تغيرات في الميزانية ناتجة من تدابير تحقيق الكفاءة . وتتفق ميزانية فترة الستين سنويا في الوقت الراهن لأغراض تعديلات تقييم التكاليف فقط . وتجري إعادة تقييم التكاليف من أجل تعديل الميزانية المعتمدة بحيث تكفل تنفيذ حجم البرنامج المعتمد أصلا ، بصرف النظر عن تقلبات مثبتات تقييم التكاليف . ويشكل التقىحان الثاني والأخير لتقديرات الميزانية ميزانية فترة الستين النهائية . وعلاوة على ذلك ، توضع تقديرات للنفقات توقعها للاحتجاجات الفعلية وهي تشكل الطلب المقيد من المدير التنفيذي إلى لجنة المدحورات لرصد الاعتمادات . وتحسب معدلات التنفيذ عن طريق المقارنة بين ميزانية فترة الستين

النهاية وتقديرات النفقات . وحيث إن الميزانية النهائية لا تتضمن تعديلات من أجل تعديلات في الحجم ، يوحى الاحتساب ضمنا بمقارنة بين الأنشطة البرنامجية المعتمدة أصلا وتنفيذ البرنامج الفعلي .

٣٤ - وقد اقترحت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن تراعي التقييمات السنوية للميزانية تعديلات الحجم إضافة إلى التعديلات الحالية في تقدير التكاليف . وسوف يعمل هذا النهج على الوصول إلى تقديرات للميزانية أكثر واقعية . غير أن عملية وضع ميزانية فترة الستين سوف تصبح بحكم الواقع عملية سنوية بكامل المعنى من جراء إدخال تعديلات الحجم في عملية التقييم السنوية ، وهذا ليس واردا في نظام ميزانية الأمم المتحدة . وسيتغير كذلك تفسير معدلات التنفيذ : ويتبعي أن تنقص تعديلات الحجم السنوية بشكل وثيق بين مخصصات الميزانية والإإنفاق التقديرية . ولذلك لن تبين المقارنة بين الميزانية المنقحة والإإنفاق ما إذا كان البرنامج المعتمد قد نفذ بالفعل ، بل ستبيّن المقارنة إذا كان تعديل الحجم المعتمد قبل نهاية فترة الميزانية صائبا في توقع الإنفاق الفعلي .

٣٥ - ورغم القيود التي ورد ذكرها أعلاه ، يقترح تنفيذ توصية اللجنة باحتساب تقديرات الميزانية المنقحة بحيث تأخذ في الحسبان تعديلات الحجم إضافة إلى تعديلات تقدير التكاليف التي تطبق حاليا . وسوف يجري ذلك على أن يكون من المفهوم أنه سوف يصان مفهوم ميزانية فترة الستين مقابل الميزانية السنوية . ويترتب على ذلك أن الميزانيات المنقحة لن تتضمن تفاصيل بخصوص الأنشطة البرنامجية التي سبق أن اعتمدت لها لجنة المخدرات لفترة الستين . ولن توفر تلك التفاصيل إلا إذا كانت تشكل خروجا كبيرا عن برنامج العمل المعتمد . وإضافة إلى ذلك ، لن تجسد تعديلات الحجم إلا أي خروج كبير عن برنامج العمل المعتمد ، بما في ذلك الآثار المترتبة عليها في البرنامج وفي الميزانية ، إضافة إلى تغيرات كبيرة في الميزانية ناتجة من تدابير تحقيق الكفاءة . ويبين الجدول ٨ التغيير في منهجية احتساب الميزانية مع استخدام فترتي الستين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ و ١٩٩٦ - ١٩٩٧ كنمونجين لذلك . وفي حين أن نقطة البداية (الميزانية المنقحة لفترة الستين ١٩٩٤ - ١٩٩٥) ونقطة النهاية (الميزانية الأولى لفترة الستين ١٩٩٦ - ١٩٩٧) متمااثلين ، تختلف الميزانية النهائية لفترة الستين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ عنهما ، حيث أخذت فيها في الحسبان تعديلات الحجم في إطار المنهجية المقترحة (أنظر التوصية ٧ في الفقرة ٦٤ أدناه) .

٣٦ - وسوف يفي تنفيذ منهجية معدلة لتنقيح الميزانية بشاغل ثان للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، فهناك مقارنة في العرض بين الميزانية القادمة والميزانية السابقة . وتتوفر المقارنة تفاصيل عن معدلات النمو للميزانية القادمة . وفي الوقت الراهن هناك مقارنة بين الميزانية القادمة والميزانية السابقة ، التي جرى تنقيحها من أجل افتراضات إعادة تقدير التكاليف فقط وليس من أجل تعديلات الحجم . وحيث إنه لا تدخل أي تعديلات من واقع التجربة الخاصة بالتكاليف في احتساب النمو ، يمكن المقارنة بين افتراضات الميزانية الأولى لفترة الستين السابقة والفترة المقبلة . والمفترض أن يحقق ذلك مزيدا من الشفافية في الميزانية مع توضيح مدى واقعية افتراضات الميزانية .

٣٧ - ويبدو أن اللجنة توصي بإجراء مقارنة بين الميزانية المقبلة وأخر تجربة خاصة بالتكليف ، بدلا من اتباع النهج الحالي . وسوف يتيح ذلك المقارنة بين أحدث الاحتياجات عهدا وفترة السنتين المقبلة . وسيكون شاغل اللجنة مستوفياً قبل ذلك عن طريق إدخال تعديلات الحجم في ميزانية فترة السنتين المنقحة ، على النحو الذي سبق وصفه . ويترتب على ذلك أن الميزانية المقترحة النهائية سوف تتضمن أحدث تقديرات النفقات . وعند المقارنة بين الميزانية المقبلة والميزانية النهائية للفترة السابقة ، ستقارن تقديرات الميزانية الجديدة بحكم الواقع بتقديرات النفقات النهائية . ويبين الجدول ٨ التغيير في منهجية الميزانية ، مع استخدام فترتي السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ و ١٩٩٦ - ١٩٩٧ كنمونجين لذلك . ويغير إدخال المنهجية الجديدة بشكل خاص قدر نمو الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ومعدل هذا النمو . وحيث أن الأساس - وهو الميزانية النهائية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ قد تغير من جراء إدخال تعديلات الحجم ، تختلف عمليات الاحتساب اللاحقة وفقاً لذلك . ويقترح ، على أساس تنفيذ التوصية ٧ ، تعديل منهجية تعديلات الميزانية وفقاً لتوصيات اللجنة الاستشارية (أنظر التوصية ٨ في الفقرة ٦٤ أدناه) .

جيم - تقرير الأداء عن الميزانية والبرنامج

٣٨ - كان تخطيط ميزانية صندوق الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات وتقديم التقارير بشأنها في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ موضوع استعراض كذلك من جانب مجلس مراجعى الحسابات ، على النحو المذكور في الفقرة ٢٢ أعلاه . ورأى المجلس أن مقترنات الميزانية كانت مستندة عموماً إلى مبادئ اقتصادية ومالية سليمة ، وكان من دواعي سروره أنه لاحظ عدداً من التحسينات . وكان من بين التحسينات الهامة التي لاحظها المجلس أنه كان يجري إعداد تقديرات الميزانية على أساس خطط عمل مقدرة التكاليف ، مما أوجد رابطاً تفصيلياً بين الأنشطة المقترحة والموارد الضرورية . ورأى المجلس أن تحديد النواتج بوضوح كان من شأنه ألا يؤدي إلى ميزانية واقعية وحسب ، وإنما أتاح كذلك أداة مفيدة لرصد تنفيذ البرنامج طوال فترة السنتين . وعلاوة على ذلك ، لاحظ المجلس أن ميزانية اليونيسف أظهرت بوضوح العلاقة بين مقترنات الميزانية والولايات الخاصة بالمقر والعمليات الميدانية . ورحب المجلس بالجهود التي بذلها اليونيسف لتصوير العلاقة بين الميزانية وولايات أنشطة المشاريع في مقترنات ميزانيته . وأوصى المجلس ، كاقتراح من أجل التحسين ، بأنه ينبغي لليونيسف أن ينظر في طرق جديدة لعرض تقرير عن الأداء يبين تنفيذ البرنامج الفعلي لفترة السنتين .

٣٩ - وفيما يتعلق بصندوق اليونيسف ، يقدم تقريران عن الأداء إلى لجنة المخدرات . فأولاً ، يقدم تقرير عن الأداء مرة كل سنتين يغطي تنفيذ الميزانية والبرنامج ، مع الميزانية الأولية لفترة السنتين المقبلة . ويعد هذا التقرير أثناء ربع السنة الرابع من فترة السنتين ويقدم إلى الدورة المستأنفة للجنة ، التي تتعقد في شهر كانون الأول/ديسمبر الأخير من فترة السنتين . وثانياً ، يقدم تقرير مرة كل سنتين يغطي أداء الميزانية ، ضمن البيانات المالية المراجعة لصندوق اليونيسف . وبعد هذا التقرير

أثناء الأشهر الستة الأولى التالية لنهاية فترة الستين ، ويقدم إلى الدول الأعضاء أثناء النصف الثاني من السنة ، وتنظر فيه لجنة المخدرات أثناء السنة الثانية التالية لنهاية فترة الستين .

٤٠ - ويعد تقديم تقرير يغطي أداء الميزانية والبرنامج مع الميزانية الأولية المقترحة لفترة الستين المقبلة تحسنا رئيسيا في عملية إعداد الميزانية . وتهتم تقديرات الأداء الدول الأعضاء لدى دراستها ملائمة تقديرات الميزانية للفترة المقبلة . ويتربّ على هذا العرض المشترك أن تقرير الأداء الذي يقدم مرة كل ستين لا يسمح إلا بعرض ١٨ شهرا من تنفيذ البرنامج الفعلي ، لا فترة الستين بأكملها ، حيث تغطي تقديرات الأداء الأشهر الستة المتبقية . وتهدّف توصية مجلس مراجعي الحسابات إلى سد هذه الثغرة وضمان تقديم تقرير عن مجموع تنفيذ البرنامج الفعلي إلى لجنة المخدرات .

الجدول ٨ - المذهبية العالمية والمفترضة لحساب العيادة ، لفترتي المستعين ١٩٩٥ - ١٩٩٤ و ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (بألاف دولارات الولايات المتحدة)

٤١ - ويكون الخيار الأول هو تقديم تقرير أداء عن البرنامج بعد نهاية فترة الستين كي يشمل التنفيذ الفعلى ، وإيقاف عرض تقرير أداء عن البرنامج في إطار عرض الميزانية . ويكون من بين العيوب الرئيسية التي تшوب هذه الطريقة الافتقار إلى تقديرات عن أداء البرنامج عند اعتماد الميزانية المقبلة . وعلاوة على ذلك ، لا يتسعى تقديم تقرير الأداء عن تنفيذ البرنامج بالكامل إلى لجنة المخدرات إلا في وقت متأخر نوعا ما ، الأمر الذي يحدُّ من فائدته بعض الشيء . فيكون التقرير جاهزا بعد مضي ستة أشهر تقريبا على نهاية فترة الستين لعرضه على الدورة العادية للجنة المخدرات أثناء السنة الثانية التالية لنهاية فترة الستين . وال الخيار الثاني هو أن يكون متضمنا الأسلوب المتبع حاليا لتقديم تقرير أداء عن البرنامج مرة كل ستين إلى الدورة المستألفة للجنة على أساس ١٨ شهرا من تنفيذ البرنامج الفعلى وتقديرات عن ستة أشهر ، مع الميزانية الأولية في آن واحد . ويلى ذلك تقديم تقرير ثان عن أداء البرنامج بعد انتهاء فترة الستين . ومن بين العيوب الرئيسية التي تشوب هذا النهج ازدواج الجهد والوثائق ، ذلك لأنه يكون قد سبق بالفعل تقديم ثلاثة أرباع تقرير الأداء الثاني في التقرير الأول . وإضافة إلى ذلك ، كما هو الحال في الخيار الأول ، يكون تقديم تقرير الأداء الثاني متأخرا بعض الشيء.

٤٢ - وثمة خيار ثالث يرى أنه يوفر حلا أكثر ملائمة وهو يتضمن موافصلة تقديم تقرير عن أداء البرنامج مرة كل ستين إلى الدورة المستألفة للجنة المخدرات ، متضمنا تقديرات عن الأشهر الستة المتبقية من فترة الستين ، على النحو المتبع حاليا . ويلى ذلك تقديم تقرير أداء عن تنفيذ البرنامج الفعلى عن الأشهر الستة المتبقية ، ضمن تقرير المدير التنفيذي الذي يباح في البيانات المالية المراجعة . ودون التذكير بتقرير الأداء عن البرنامج السابق تقديمه من خلال عملية إعداد البرنامج ، يشمل كذلك ملخص كمئي إضافي عن تنفيذ البرنامج الشامل وكذلك تفسيرات بشأن ما طرأ من تغيرات مقارنة بالتقرير الأول . وكما هو متبع حاليا ، يكون التقرير المراجع متاحا للدول الأعضاء في النصف الثاني من السنة الأولى التالية لنهاية فترة الستين ، كي تنظر فيه لجنة المخدرات أثناء الدورة العادية التالية . ومن شأن هذا النهج أن يحافظ على فائدة توفير تقديرات عن الأداء في عملية إعداد الميزانية ، مع تجنب ازدواج التقارير وتعزيز عرض معلومات عن أداء البرنامج في وقت مناسب . وعلاوة على ذلك ، سوف يشكل عرض تقرير الأداء الختامي عن البرنامج مصحوبا بالمعلومات المالية المراجعة تقريرا ثنائيا للسنوات شاملًا وموثوقا عن أداء الميزانية والبرنامج (أنظر التوصيتين ٩ و ١٠ في الفقرة ٦٤ أدناه) .

ثالثا - القواعد المالية

٤٣ - طلبت لجنة المخدرات في قرارها ١٥ (د - ٣٨) إلى الأمين العام أن يحيط علما بتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في تقريرها (E/CN.7/1995/22) ، وأن يعيد النظر ، حسب الاقتضاء ، في الجوانب المالية لعمل برنامج الأمم المتحدة المعنى بالكافحة الدولية للمخدرات فيما يتعلق بالحاجة إلى إصدار قواعد مالية منفصلة ، وأن يقدم إلى لجنة المخدرات في دورتها التاسعة والثلاثين تقريرا بهذا الشأن . ونظرت اللجنة في هذه المسألة ، بالنظر إلى ضخامة موارد اليونيسف من

خارج الميزانية وإلى السمات المميزة لبرنامج اليونيسف . وتقرر إيلاء عناية خاصة لدى استعراض التجربة الحالية إلى الاحتياجات إلى إنشاء احتياطي تشغيلي .

ألف - مشروع القواعد المالية الأولية لصندوق اليونيسف

٤٤ - نظر الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩١ في مسألة الحاجة إلى إصدار قواعد مالية منفصلة لليونيسف ، والقيام بمنع استثناءات، عند اللزوم ، من النظام المالي للأمم المتحدة (A/46/480 ، الفقرة ٢٥) . وأشار الأمين العام في تقريره عن الترتيبات المالية والإدارية المتعلقة باليونيسف (A/AC.5/46/23 ، الفقرة ٨) إلى أنه ينوي إصدار قواعد مالية منفصلة تسري على صندوق اليونيسف ، وورد مشروع هذه القواعد المالية في مرفق الوثيقة المذكورة . وجسد مشروع القواعد عددا من المقترنات كي تأخذ في الحسبان السمات المميزة للصندوق ، مقارنة بالميزانية العادية ، كان من بينها : عملية اعتماد الميزانية ؛ نظام للبرمجة المستمرة يستند إلى أساس التمويل سنويا ؛ التمييز بين الارتباط والالتزام ؛ وإنشاء احتياطي تشغيلي ؛ ولا مركزية الشؤون الإدارية تحقيقا للكفاءة العمليات .

٤٥ - واقتراح الأمين العام أن يسري النظام المالي للأمم المتحدة على الإدارة المالية للصندوق ، مع استثناءين . ويتعلق الاستثناء الأول بالبند ٦ - ٧ من النظام المالي الذي يتطلب ، هو والقاعدة ٣-١٠٦ ، أن تدار جميع الصناديق الاستثمارية وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ، ما لم تقرر الجمعية العامة غير ذلك . واقتراح في هذا الخصوص أن تدار الصناديق الاستثمارية التابعة للصندوق وفقا لقواعد مالية منفصلة تسري على الصندوق ككل . وكان الاستثناء الثاني متعلقا بالبندين ١-١١ و ٤-١١ من النظام المالي ، اللذين يتعلقان بمسك الحسابات وتقديمها . وأسنت الجمعية العامة هذه المسئولية إلى المدير التنفيذي لليونيسف ، وذلك في قرارها ١٨٥/٤٦ جيم ، الفقرة ٨ من البند ١٦ ، في حين أن النظام المالي ، في شكله الحالي ، يقتضي بأن يمسك الأمين العام الحسابات .

٤٦ - وكان الأمين العام ينوي إصدار القواعد المالية لصندوق اليونيسف ، بالشكل الذي وردت فيه في ملحق تقريره (A/C.5/46/23/A) ، رهنًا بموافقة الجمعية العامة على المقترنات الوارد بيانها أعلاه . وعندما استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هذا التقرير ، لاحظت أن عددا من المسائل المتعلقة بسير أعمال اليونيسف لا تزال غير واضحة ، (A/46/7/Add.9) ، الفقرة ٤ ، وتتطلب مواصلة النظر فيها من جانب الجمعية العامة ، خاصة عملية اعتماد صندوق اليونيسف . وفيما يتعلق بمشروع القواعد المالية ، لاحظت اللجنة (A/46/7/Add.9) أنه ينبغي للأمين العام أن يجري استعراضا للقواعد في ضوء ما قد تتخذه الجمعية العامة من إجراء في دورتها السادسة والأربعين بشأن الترتيب الإداري والمالي الخاص باليونيسف .

٤٧ - ولاحظت الجمعية العامة في قرارها ١٨٥/٤٦ جيم ، البند ١٦ ، اعتزام الأمين العام إصدار قواعد مالية للصندوق ، وفقا للنظام المالي للأمم المتحدة ، على أساس أن أي إشارة في القواعد المالية

المذكورة إلى دور ومهام لجنة المخدرات ينبغي أن تكون متسقة مع دور اللجنة الوارد في نفس البند من هذا القرار . وأذنت الجمعية العامة في هذا البند للجنة المخدرات بأن تعتمد ، على أساس مقتراحات المدير التنفيذي ، كلا من ميزانية برنامج الصندوق وميزانية تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي ، بخلاف النفقات التي تحملها الميزانية العادية للأمم المتحدة .

٤٨ - وبعد اعتماد قرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٦ جيم ، وعلى ضوء تعليقات اللجنة الاستشارية (A/46/7/Add.9) ، خلص الأمين العام إلى أن اليونيسف في إمكانه في الوقت الراهنمواصلة القيام بأعماله في إطار النظام المالي للأمم المتحدة . أما إذا تبين من التجربة أن سير أعمال اليونيسف يستلزم وضع قواعد مالية منفصلة ، سوف يكون الأمين العام على استعداد لإعادة النظر في الوضع .

باء - استعراض الجوانب المالية لسير أعمال اليونيسف

٤٩ - استعرض الأمين العام الجوانب المالية لسير أعمال اليونيسف فيما يتعلق بالحاجة إلى إصدار قواعد مالية منفصلة ، وذلك في أوائل عام ١٩٩٦ بعد اعتماد قرار لجنة المخدرات ١٥ (د - ٣٨) . وأتيح تقرير مرحلٍ عن هذا الاستعراض إلى اللجنة (E/CN.7/1996/15) . وأنباء الدورة التاسعة والثلاثين للجنة ، أدرك الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بشؤون الإدارة والميزانية وجود مشاكل في إدارة الصندوق في غيّة قواعد مالية محددة ، بما فيها إنشاء احتياطيات لضمان حسن إدارة البرنامج ، وإنشاء صناديق استئمانية للتبرعات المخصصة ، وتنفيذ ترتيب ملائم لتكاليف الدعم البرنامجي .

٥٠ - وقبل التطرق إلى بيان نتائج استعراض الجوانب المالية لسير أعمال اليونيسف ، ينبغي إبراز بعض السمات المميزة لأسلوب عمل اليونيسف . فيتألف اليونيسف من جزءين متكاملين : أنشطة مدرومة من الميزانية العادية ومعتمدة من الجمعية العامة ؛ وصندوق اليونيسف ، المعتمد من لجنة المخدرات . ويدعم الصندوق ، الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ١٩٩١ ، من موارد من خارج الميزانية تحت مسؤولية المدير التنفيذي مباشرة . ويمسك المدير التنفيذي حسابات الصندوق ويقدمها مع البيانات المالية ذات الصلة إلى مجلس مراجعى الحسابات وللجنة المخدرات والجمعية العامة .

٥١ - بلغت نفقات اليونيسف لفترة الستين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ٢٨٠ ١٥٣ ١٠٥ ١٩٩٥ دولار ، شمل صندوق اليونيسف ٥٠٠ ٣٥٤ ١٢٨ دولار منها ، أي ٩٠,٣ في المائة ، بينما شملت الميزانية العادية ٧٨٠ ٨٠٠ ١٤ دولار منها ، أي ٩,٧ في المائة . وبلغ مجموع إيرادات الصندوق في فترة الستين ٦ ٩٤٧ ٥٢٨ دولار . وخلال فترة الستين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، تبرعت للصندوق ٥٩ دولة وللجنة الأوروبية ، حيث قدمت ١٦ دولة وللجنة الأوروبية ٩٦,٩ في المائة من مجموع المبلغ . ومثلت التبرعات المرصودة لأغراض خاصة ٧١,١ في المائة من مجموع الإيرادات من خارج الميزانية ، بينما مثلت التبرعات المرصودة لأغراض عامة ٢٨,٩ في المائة منها .

٥٢ - والميزانية العادلة لليونيسف تموّل أساسا تنفيذ المعاهدات والشؤون القانونية في مقر اليونيسف . واستخدم ٧٧,٩ في المائة من موارد الصندوق خلال فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ لأنشطة المشاريع في البلدان النامية أساسا ، لمساعدتها في الوفاء بالتزاماتها التعاهدية والتصدي لإنتاج المخدرات ، والاتجار بها على نحو غير مشروع وإساءة استخدامها . وغطت النسبة المتبقية من موارد الصندوق ، أي ٢٢,١ في المائة منها ، تكاليف شبكة المكاتب القطرية في ٢٠ بلدا ، ونصيبا من تكاليف المقر . والنصيب الأكبر من إنفاق اليونيسف يتركز في أمريكا اللاتينية والカリبي ، وتليها آسيا والمحيط الهادئ ، وأوروبا ، والشرق الأوسط ، وأفريقيا . وينفذ اليونيسف أنشطة المشاريع في إطار شبكة من المنظمات ، منها منظمات حكومية ، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ، واليونب ، وغير ذلك من هيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية .

٥٣ - وقد أكد استعراض الجانب المالي من سير أعمال اليونيسف أن الأساس المنطقي المبدئي لإقرار قواعد مالية منفصلة لصندوق اليونيسف ، على النحو المشار إليه في الفقرتين ٤٤ و ٤٥ أعلاه ، لا يزال صالحا . وعموما ، وبالنظر إلى حجم الصندوق ومدى تعقد ولايته والانتشار الجغرافي الواسع لتنظيمه وعملياته ، يرى أن القواعد المالية المنفصلة تعزز كفاءة إدارة صندوق اليونيسف . وحدثت بشكل خاص ثلاثة مسائل رئيسية يوجد لها الافتقار إلى قواعد مالية منفصلة مشاكل خاصة ، وهي : الصناديق الاستثمارية ، والاحتياطيات ، وترتيب تكاليف الدعم .

٥٤ - في الوقت الراهن يحكم البند ٦ - ٧ من النظام المالي للأمم المتحدة والقاعدة المالية ٣-١٠٦ إنشاء الصناديق الاستثمارية وإدارتها ، على النحو المبين باستفاضة في نشرة الأمين العام ST/SGB/188 المؤرخة ١ آذار/مارس ١٩٨٢ ، والتعليمات الإدارية ST/AI/284 و ST/AI/285 و ST/AI/286 ، المؤرخة ١ آذار مارس ١٩٨٢ . ويقضي الإجراء الواجب التطبيق مشاركة واسعة النطاق من جانب إدارة الشؤون الإدارية التابعة للأمانة العامة ، رغم تفويض السلطة الممنوح من الجمعية العامة إلى المدير التنفيذي . وبغية تيسير التشغيل وتجنب إجراء إداري يستغرق وقتا طويلا ، أحجم اليونيسف عن إنشاء صناديق استثمارية منفصلة وقرر بدلا من ذلك أن يدير التبرعات المخصصة من خلال آلية من "الحسابات الفرعية" لحساب الصندوق القائم بالفعل . ورغم أن السلطات المالية في المقر قبلت هذا الترتيب ، اعترضت اللجنة الاستشارية مرارا على هذه الممارسة ، التي لا تتفق فيما يبدو مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة . ومشروع القواعد المالية (A/C.5/46/23 ، المرفق) الذي أحاطت الجمعية العامة علما به في قرارها ١٨٥/٤٦ جيم ، البند السادس عشر ، يبين ترتيبا جديدا للصناديق الاستثمارية في القاعدة ٥ - ٤ . وسوف ييسر اعتماد هذا الترتيب تشغيل الصندوق مع توفير القدر اللازم من المرونة لبرمجة مختلف مشاريع الصناديق الاستثمارية المتعددة السنوات ومتابعتها . وقد عدلت القاعدة ٥ - ٤ في مشروع القواعد المالية وهي واردة تحت القاعدة ٦ - ٥ في مشروع القواعد المالية المنقح ، على النحو الوارد في المرفق الأول .

٥٥ - وفي غيبة قواعد مالية منفصلة لصندوق اليونسيف ، تقرر إنشاء احتياطيات تشغيلية للصندوق ، عملا بالتعيم الإداري ST/AI/284 بشأن الصناديق الاستثمارية العامة والتعيم الإداري ST/AI/286 بشأن حسابات الدعم البرنامجي . ووفقا لذلك يحتفظ اليونسيف باحتياطي تشغيلي قدره ١٥ في المائة من النفقات السنوية ، يعدل وفقا لتكليف الدعم البرنامجي ، وباحتياطي للدعم البرنامجي يعادل ٢٠ في المائة من إيرادات الدعم البرنامجي السنوية ، وذلك للتحوط من حالات العجز غير المتوقعة وللتغطية النهائية ، بما فيها التزامات التصفية . وبلغ ذلك حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ احتياطيا مقداره ٨٠٠ ٩٨٣ دولار تحت بند الأموال المرصودة لأغراض عامة و ٥٠٠ ٦٠٤٠ دولار تحت بند الأموال المرصودة لأغراض خاصة .

٥٦ - ولم تعتبر اللجنة الاستشارية هذا الترتيب مرضيا ، ويبدو أنه ليس متماشيا مع الاحتياجات الفعلية إلى احتياطي لعملية مثل صندوق اليونسيف . وقد أورد مشروع القواعد المالية (A/C.5/46/23، المرفق) بالتفصيل احتياجات الاحتياطي في القاعدة ٨ - ٢ والقاعدة ٨ - ٣ . وكان من المتوقع بشكل خاص أن تعين لجنة المخدرات مستوى الاحتياطي بناء على توصية من المدير التنفيذي . ويدرك أن صندوق اليونسيف يحتاج إلى احتياطي تشغيلي لضمان جدوى الصندوق المالية وسلامته ، ومن أجل ضمان ما يلي : تقلبات نزولية أو حالات عجز في الموارد ؛ عدم انتظام التدفقات المالية ؛ زيادات في التكاليف الفعلية مقارنة بتقديرات التخطيط أو تقلبات في التنفيذ ؛ ومصاريف غير متوقعة مثل النفقات النهائية (بما فيها تصفية الالتزامات) وما قد يطرأ من احتياجات غير متوقعة . وينبغي النص على إنشاء مثل هذا الاحتياطي في القواعد المالية للصندوق . وتشير الحسابات المستندة إلى ما صدر من معايير وإلى المقارنة بالمارسة المتبعة في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة إلى أنه ينبغي إنشاء احتياطي تشغيلي مقداره ١٢ مليون دولار تقريبا ، مع دعمه من أموال مخصصة لأغراض عامة وأموال الدعم البرنامجي .

٥٧ - وأخيرا ، يبدو أن الافتقار إلى قواعد مالية منفصلة لصندوق اليونسيف يحول دون الأخذ بترتيب ملائم للدعم البرنامجي . ووضع اليونسيف في الوقت الراهن ميزانية لتكليف الدعم البرنامجي تقوم على أساس البخل المتاح للدعم البرنامجي وفقا للتعيم الإداري ST/AI/286 الخاص بحسابات الدعم البرنامجي . ويبدو هذا التعيم ملائما لإدارة الصناديق الاستثمارية الصغيرة ، ولا يشترط أن يكون ملائما لعمليات مثل صندوق اليونسيف ، وهو ما أقرت به اللجنة الاستشارية وكذلك الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بالشؤون الإدارية والمالية أثناء الدورة التاسعة والثلاثين للجنة . وقد اقترح ، بدلا من ذلك ، أنه ينبغي صوغ ترتيب للدعم البرنامجي يشمل جميع احتياجات الدعم البرنامجي ويولد قدرا كافيا من موارد الدعم البرنامجي للصندوق في إطار السياسة العامة للأمم المتحدة . ويرد اقتراح خاص بمثل هذا الترتيب في الفرع الأول من هذا التقرير . وينبغي توخي الأخذ بمثل هذا الترتيب في القواعد المالية لصندوق اليونسيف .

٥٨ - وثمة حاجة إلى قواعد مالية لصندوق اليونيسف ، إضافة إلى المجالات الثلاثة المذكورة أعلاه ، للأسباب التالية : وصف عملية اعتماد الميزانية ؛ تحديد تفويض السلطة من الجمعية العامة إلى المدير التنفيذي فيما يتعلق بمسك الحسابات وتقديمها ؛ تحديد الفترات المالية المنفصلة لميزانية فترة الستين وأنشطة المشاريع ؛ بيان هيكل حسابات الصندوق ؛ وصف الترتيبات التي تحكم الإشراف على الأموال واستثمارها ، تحديد آليات المراقبة الداخلية ؛ الربط بين القواعد المالية ونظام تطبيق التعميمات الإدارية التي يصدرها المدير التنفيذي ؛ تحديد الترتيب الخاص بوكالات اليونيسف المنفذة ؛ إدخال تعريف رئيسية مثل النفقات ، والارتباط ، والتخصيص ، ورصد الاعتمادات (أنظر التوصية ١١ في الفقرة ٦٥ أدناه) .

جيم - القواعد المالية المنقحة لصندوق اليونيسف والمقترحات الأولية

٥٩ - أكد استعراض الجوانب المالية لسير أعمال اليونيسف الحاجة إلى إصدار قواعد مالية منفصلة لصندوق اليونيسف ، استنادا إلى الأساس المنطقي المطروح من خلال المقترنات الأولية في عام ١٩٩١ وإلى التجربة الأخيرة . وقد أظهر الاستعراض كذلك الحاجة إلى تنفيذ مشروع القواعد المالية A/C.5/46/23 (المرفق) ، الذي أحاطت الجمعية العامة علما به في الفقرة ٧ من القرار ١٨٥/٤٦ جيم ، الفرع السادس عشر ، وفقا للتجربة الأخيرة . وعلاوة على ذلك ، أجريت مقارنة بين نموذج اليونيسف وتجربة هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ، من بينها على وجه التخصيص برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، واليونتب ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان . وتتجسد التغييرات في مشروع القواعد المالية لصندوق اليونيسف الوارد في المرفق الأول من هذا التقرير . وأنخلت التغييرات مع مراعاة هيكل المشروع الأولى ومحتواه قدر الإمكان . وتتضمن التغييرات ما يلي :

(أ) أنخلت مادة جديدة من أجل توفير تعريف للهيئات والمصطلحات الرئيسية المستخدمة في مشروع القواعد المالية (المادة الثانية الجديدة) :

(ب) أعيد تعريف الحسابات المنفصلة داخل حساب الصندوق بحيث تظهر التمييز اللازم بين الصندوق العام والصناديق الاستثمارية وإدخال ترتيب للدعم البرنامجي . وحذفت الإشارة إلى الاحتياطيات حيث إن المادة التاسعة تتناولها على نحو أكثر ملاءمة ، وبما يتسم مع نموذج اليونيسف (القاعدة الجديدة ٦ - ٢ المعدلة للقاعدة القديمة ٥ - ٢) :

(ج) ينوه بإدخال ترتيب للدعم البرنامجي (القاعدة الجديدة ٦ - ٤) :

(د) يرد وصف لإنشاء احتياطي تشغيلي يحل محل المقترنات السابقة الخاصة باحتياطي مالي واحتياطي برنامجي (القاعدة الجديدة ٩ - ٢) . وتشير الخبرة المكتسبة في برمجة أنشطة مشاريع اليونيسف إلى أنه ينبغي ربط الموارد أو التخطيط لربطها في أية مرحلة من مراحل التخطيط ، من أجل ضمان التوزيع الأمثل للموارد . وتلبّي الاحتياجات غير المتوقعة ، مثل المشاريع غير المنتظرة أو مراحل غير منتظرة من المشاريع عن طريق إعادة برمجة الأنشطة . ومن ثم لا ينبغي إنشاء احتياطي برنامجي منفصل :

(هـ) يتوج مشروع القواعد إعداد مجلد عام لم يكن منظورا من قبل للصندوق ، وفقا لقرار اللجنة ١٣ (د - ٣٦) (القواعدان الجديدان ١٠ - ١ و ١٠ - ٢) . وإضافة إلى ذلك ، أخذ بمفهوم جديد

للميزانية ، مع مراعاة توصيات اللجنة الاستشارية ولجنة المخدرات (القواعد ١٠ - ٢ و ١١ - ١ و ١١ - ٢) . وتميز ميزانية فترة الستينين بين الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي ، وترصد لجنة المخدرات الموارد . ويصحب مقترنات الميزانية ويعززها عرض تفصيلي لأنشطة المشاريع المخططه والمرتقبة التي يجوز للمدير التنفيذي أن يخصص لها أموالا في إطار إرشادات السياسة العامة من جانب لجنة المخدرات . ويتناول الفرعان الأول والثاني من هذا التقرير مفهوم الميزانية بمزيد من التفصيل .

٦٠ - وإضافة إلى التغييرات الرئيسية المذكورة بياجاز أعلاه ، أدخل عدد من التغييرات التقنية الأخرى ، على النحو المبين في المرفق الثاني ، والذي يورد مقارنة بين مشروع القواعد المالية المنقحة ومشروع القواعد المالية الأولى (أنظر التوصية ١٢ في الفقرة ٦٥ أدناه) .

دال - إصدار قواعد مالية منفصلة لصندوق اليونيسف

٦١ - أكد استعراض الجانب المالي عن سير أعمال اليونيسف الحاجة إلى إصدار قواعد مالية جديدة لصندوق اليونيسف . ويجسد مشروع القواعد المالية المبين في المرفق الأول القواعد التي سبق للجمعية العامة أن أحاطت بها في الفقرة ٧ من قرارها ١٨٥/٤٦ جيم ، الفرع السادس عشر . ولا تنطوي التغييرات على استثناءات لتطبيق النظام المالي للأمم المتحدة خلاف تلك التي سبق للجمعية العامة أن أقرت بها . وعلى ذلك ، ورها بتعليقات لجنة المخدرات واللجنة الاستشارية ، يعتزم الأمين العام أن يصدر ، وفقا للنظام المالي للأمم المتحدة بصيغته المعدلة ، قواعد مالية منفصلة تسري على الصندوق ، على النحو المبين في المرفق الأول لهذه الوثيقة (أنظر التوصية ١٣ في الفقرة ٦٥ أدناه) .

رابعا - الخلاصة

٦٢ - استجابة لطلبات لجنة المخدرات الواردة في قرارها ١٥ (د - ٣٨) ومع مراعاة المسائل ذات الصلة ، طرح عدد من التوصيات التفصيلية تعطي منهجية الميزانية وترتيب تكاليف الدعم البرنامجي ومشروع القواعد المالية لصندوق اليونيسف ، والتوصيات متربطة . فعلى سبيل المثال ، يجسد مشروع القواعد المالية مقترنات محددة بخصوص مفهوم الميزانية . وسبق أن تجسّد بالفعل بعض من التوصيات في الميزانية المنقحة لفترة الستينين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ، والمجمل العام المقترن لفترة الستينين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ، المعروضين على اللجنة في دورتها الأربعين . ويمكن أن تتجسد توصيات أخرى ، وخاصة الترتيب الجديد للدعم البرنامجي ، في حالة اعتمادها ، في الميزانية الأولى لفترة الستينين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ . وعلاوة على ذلك ، إذا أثبتت اللجنة في دورتها الأربعين تأييدها لمشروع القواعد المالية لصندوق اليونيسف ، سيكون الأمين العام في موقف يسمح له بإصدار هذه القواعد في عام ١٩٩٧ . وتقدم جميع التوصيات فيما يلي ، بغية توفير نظرة عامة شاملة .

ألف - ترتيب الدعم البرنامجي

٦٣ - يرجى من اللجنة أن تعتمد التوصيات التالية بخصوص ترتيب الدعم البرنامجي :

التوصية ١ - ينبغي أن تعرض أنشطة الدعم البرنامجي على أساس الاحتياجات الفعلية للدعم البرنامجي ، لا على أساس الموارد المتاحة للدعم البرنامجي .

التوصية ٢ - ينبغي أن تمول أنشطة الدعم البرنامجي من موارد الدعم البرنامجي ، وحسب الاقتضاء ، من الأموال المرصودة لأغراض عامة .

التوصية ٣ - ينبغي تطبيق رسم معياري مقداره ١٣ في المائة لتنفيذ الوكالات ، يقتسم على النحو الملائم بين الوكالة المملوكة والوكالة المنفذة .

التوصية ٤ - ينبغي أن تطبق رسوم الدعم البرنامجي على التنفيذ الوطني .

باء - منهجة الميزانية

٦٤ - يرجى من اللجنة أن تعتمد التوصيات التالية بخصوص منهجة الميزانية :

التوصية ٥ - ينبغي أن تميز ميزانية فترة الستين لصندوق اليونيسف بين الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي .

التوصية ٦ - ينبغي ألا تكون أنشطة المشاريع جزءاً من ميزانية فترة الستين ، وإنما ينبغي توفير معلومات مساندة عن أنشطة المشاريع كجزء من عرض البرنامج .

التوصية ٧ - ينبغي أن تتحسب ميزانيات فترات الستين المنقحة مع مراعاة تعديلات تقدير التكاليف وتعديلات الحجم .

التوصية ٨ - لدى المقارنة بين الميزانية المقبلة والميزانية السابقة ، ينبغي أن تتضمن الأخيرة تعديلات الحجم وفقاً للنفقات التقديرية .

التوصية ٩ - ينبغي موافقة عرض ميزانية فترة الستين الأولية مصحوبة بتقرير عن أداء البرنامج للفترة السابقة .

التوصية ١٠ - ينبغي أن تكمل التقارير عن أداء البرنامج بمعلومات عن تنفيذ البرنامج الفعلى في تقرير المدير التنفيذي المقدم مع البيانات المالية المراجعة .

جيم - القواعد المالية

٦٥ - يرجى من اللجنة أن تعتمد التوصيات التالية بخصوص القواعد المالية :

التوصية ١١ - ينبغي أن توضع قواعد مالية منفصلة لصندوق اليونيسف .

التوصية ١٢ - ينبغي تأييد تقييمات مشروع القواعد المالية لصندوق اليونيسف ، المقدمة في المرفق الأول لهذا التقرير .

التوصية ١٣ - ينبغي للأمين العام أن يصدر القواعد المالية لصندوق اليونيسف الواردة في المرفق الأول لهذا التقرير .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٩٥ ، الملحق رقم ٩ (A/1995/29/Add.2) ، الفقرة ١٧ .

المرفق الأول

مشروع القواعد المالية المنقحة لصندوق ببرنامج الأمم المتحدة المعني بالكافحة الدولية للمخدرات

المادة الأولى - نطاق التطبيق

القاعدة ١ - ١

تنظم هذه القواعد الإدارة المالية لصندوق ببرنامج الأمم المتحدة المعني بالكافحة الدولية للمخدرات (الذي يشار إليه فيما بعد بـ "الصندوق" ، عملاً بالفقرتين ٦ و ٧ من قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وتصدر هذه القواعد وفقاً للنظام المالي للأمم المتحدة . ويتولى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالكافحة الدولية للمخدرات مسؤولية تطبيق هذه القواعد باسم الأمين العام . ويجوز للمدير التنفيذي أن يفوض السلطة لمسؤولين آخرين بموجب هذه القواعد ، حسب الاقتضاء .

القاعدة ١ - ٢

لا يجوز الاستثناء من هذه القواعد إلا بقرار خطى محدد صادر عن المدير التنفيذي بطريقة تتمشى مع النظام المالي للأمم المتحدة .

القاعدة ١ - ٣

فيما يتعلق بأي مسألة لا تشملها هذه القواعد على وجه التحديد ، تسري أحكام القواعد المالية للأمم المتحدة ذات الصلة بصيغتها المعدلة ، مع إجراء التغيير الضروري .

المادة الثانية - التعاريف

القاعدة ٢ - ١

لأغراض القواعد المالية لـ الصندوق ، تنطبق التعاريف التالية للكيانات الرئيسية المتصلة بأنشطة الصندوق :

- (أ) يقصد بـ "اللجنة الاستشارية" اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ؛
- (ب) يقصد بـ "لجنة المخدرات" لجنة المخدرات بوصفها الهيئة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة المعنية بصنع السياسة العامة الخاصة بمسائل مكافحة المخدرات ؛

(ج) يقصد بتعبير "الوكالة المنفذة" الكيان الذي أُسند إليه المدير التنفيذي تنفيذ أحد المشاريع:

(د) يقصد بتعبير "المدير التنفيذي" المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المعنى بالكافحة الدولية للمخدرات أو المسؤولين الذين فوض إليهم سلطة أو مسؤولية بخصوص المسألة المعنية :

(ه) يعني بتعبير "الحكومة" حكومة إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو إحدى الدول الأعضاء في وكالة متخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويقصد بعبارة "المستفيدة" عندما تستخدم مقتربة بغيرها "الحكومة" حكومة بلد ، على النحو الوارد تعريفه أعلاه ، يتلقى مساعدة من الصندوق ، كما ينطبق ، مع إجراء التغيير الضروري ، على جميع البيانات التي يحق لها أن تحصل على مساعدة من الصندوق ، بموجب قرار من لجنة المخدرات :

(و) يقصد بتعبير "الأمين العام" الأمين العام للأمم المتحدة أو المسؤولين الذين فوض إليهم سلطة أو مسؤولية بخصوص المسألة المعنية :

(ز) يقصد بتعبير "برنامج الأمم المتحدة المعنى بالكافحة الدولية للمخدرات" برنامج الأمم المتحدة المعنى بالكافحة الدولية للمخدرات الذي أنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ .

القاعدة ٢ - ٢

لأغراض القواعد المالية للصندوق ، تطبق التعريفات التالية فيما يتعلق بما يستخدم من مصطلحات محددة :

(أ) يقصد بمصطلح "تكاليف دعم الوكالات" التكاليف التي تت肯بها الوكالة المنفذة من جراء إدارتها أنشطة مشاريع ممولة من الصندوق :

(ب) يقصد بمصطلح "تخصيص" ترخيصاً مالياً يصدره المدير التنفيذي بتكميد التزامات وإجراء نفقات لأغراض محددة تتعلق بأنشطة الصندوق وفي حدود محددة ، خلال فترة زمنية معينة ؛

(ج) يقصد بمصطلح "الاعتماد" مجموع المبلغ المعتمد من لجنة المخدرات لأغراض محددة في ميزانية فترة الستينات الجارية التي يجوز تكميد التزامات مقابلها لهذه الأغراض وفي حدود المبالغ المعتمدة في هذا الشأن ؛

(د) يقصد بمصطلح "ميزانية فترة الستينات" الميزانية التي تغطي الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي للصندوق لفترة ستينات تقويميتين ؛

(هـ) يقصد بمصطلح "الارتباط" ارتباطا ينطوي على التزام مقابل موارد سنة أو أكثر من سنة قادمة يدخل فيه المدير التنفيذي أو إحدى الوكالات المنفذة في حدود المخصصات المرصودة لها ؛

(وـ) يقصد بمصطلح "الأنشطة الأساسية" برنامج العمل الفني ، مثل الأنشطة النمطية ، وجمع المعلومات وتحليلها ، والأنشطة الالزمة لتنفيذها ، بما فيها التوجيه التنفيذي والتسيير الإداري وكذلك الإدارة ؛ ويكون هناك تمييز بين الأنشطة الأساسية وأنشطة ذات طابع يتعلق بالدعم البرنامجي والمشاريع؛

(زـ) يقصد بمصطلح "الصرف" المبلغ الذي يدفع بالفعل ؛

(حـ) يقصد بمصطلح "النفقات" مجموع المصروفات المتکبدة سواء أكانت مدفوعة أم غير مدفوعة ، أي إجمالي المصروفات والالتزامات غير المصفاة للسنة الجارية فيما يتعلق بأنشطة المشاريع ولفتره السنتين فيما يتعلق بميزانية فتره السنتين ؛

(طـ) يقصد بمصطلح "الصندوق العام" الأموال التي يقبلها المدير التنفيذي لأغراض تتسم مع أغراض برنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات ، دون تقييد فيما يتعلق باستخدامها لغرض محدد ؛

(يـ) يقصد بمصطلح "الالتزام" تعهدا ينطوي على التزام مقابل موارد السنة الجارية فيما يتعلق بنشاط أحد المشاريع أو فتره السنتين فيما يتعلق بميزانية فتره السنتين ؛

(كـ) يقصد بمصطلح "مشروع" مشروعًا منفصل التحديد يتعلق بمسائل المكافحة الدولية للمخدرات ويساعد المنظمات المتلقية بشكل مباشر ؛

(لـ) يقصد بمصطلح "وثيقة المشروع" الوثيقة الرسمية ، بما في ذلك تنفيذاتها ، التي تغطي الترتيب المتفق عليه لتنفيذ المشروع ؛

(مـ) يقصد بمصطلح "أنشطة الدعم البرنامجي" أنشطة الدعم التقني والإداري التي توجد فيها علاقة يمكن إثباتها بين النشاط الداعم وتنفيذ أنشطة المشروع ؛

(نـ) يقصد بمصطلح "صندوق الدعم البرنامجي" الأموال المتحصل عليها وفقا لترتيب الدعم البرنامجي من تنفيذ المشاريع خصيصا لتمويل أنشطة الدعم البرنامجي دون غيرها ؛

(سـ) تتضمن "الموارد" المتاحة للصندوق تعهدات التبرعات ، وغير ذلك من مدفوعات حكومية أو دولية حكومية للصندوق ، وهبات من مصادر غير حكومية ، وأرباح الفوائد والإيرادات المتنوعة ؛

(ع) يقصد بمصطلح "الصندوق الاستثماري" مالاً أو أموالاً يقبلها المدير التنفيذي بموجب أحكام هذه القواعد المالية لأغراض تحديدها الجهة المانحة وتكون متسقة مع سياسات برنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات ؛

(ف) يقصد بمصطلح "الالتزام غير المصفى" التزاماً أو جزءاً من التزام لم يصرف بعد .

المادة الثالثة - الفترات المالية

القاعدة ٣ - ١

الفترة المالية ، لأغراض كل من الاستغلال المقترن للموارد وتکبد النفقات وإجراء المحاسبة المتعلقة بها فيما يتصل بميزانية فترة الستين ، تتألف من ستين تقويميتين متاليتين تكون أولهما سنة زوجية.

القاعدة ٣ - ٢

لتوفير الاستمرارية في البرمجة وتنفيذ أنشطة المشاريع ، تكون الفترة المالية هي مدة كل مشروع على النحو المحدد في وثيقة المشروع ، وذلك لأغراض الاستغلال المقترن للموارد والدخول في ارتباطات تتعلق بأنشطة المشاريع .

القاعدة ٣ - ٣

الفترة المالية ، لأغراض تکبد النفقات وإجراء المحاسبة المتعلقة بها فيما يتصل بأنشطة المشاريع (بما فيها أنشطة الصناديق الاستثمارية وسداد تكاليف دعم الوكالات ذات الصلة) ، تتألف من سنة تقويمية واحدة .

المادة الرابعة - التبرعات

القاعدة ٤ - ١

يجوز قبول التبرعات المقدمة من الحكومات والمصادر الدولية الحكومية وغير الحكومية لأغراض تتمشى مع أغراض ولاية برنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات .

القاعدة ٤ - ٢

التبرعات التي قد تتنطوي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تبعية مالية على الصندوق ، على الفور أو في نهاية الأمر ، لا يجوز قبولها إلا بموافقة لجنة المخدرات .

القاعدة ٤ - ٣

تقبل التبرعات بوصفها أموالاً عامة دون قيد يتعلق باستخدامها لغرض محدد . ويجوز للمدير التنفيذي أن يأذن باستثناءات من هذه القاعدة ويقدم تقريراً عن ذلك إلى لجنة المخدرات . وتعامل الأموال المتبرع بها لأغراض تحدها الجهة المانحة بوصفها أموالاً استئمانية بموجب القاعدة ٦ - ٥ .

القاعدة ٤ - ٤

تقبل التبرعات بعملات قابلة للاستعمال بسهولة من جانب الصندوق وتتمشى مع الحاجة إلى الكفاءة والاقتصاد في العمليات أو بعملات قابلة للتحويل إلى أقصى حد ممكن إلى عملات قابلة للاستعمال بسهولة من جانب الصندوق . ويجوز للمدير التنفيذي أن يوجه نظر الحكومات وغيرها من الجهات المانحة المحتملة إلى العملة أو العملات الالزامية لتنفيذ أنشطة الصندوق . ويجوز له أن يتفاوض مع الحكومات المتبرعة بشأن قابلية التبرعات للتحويل أو إعادة التحويل .

القاعدة ٤ - ٥

تقيد التبرعات التي يقبلها المدير التنفيذي لحساب الصندوق .

المادة الخامسة - الإيرادات المتنوعة**القاعدة ٥ - ١**

تشمل الإيرادات المتنوعة جميع إيرادات الصندوق خلاف :

(أ) التبرعات ؛

(ب) عمليات التسديد المباشر للنفقات ، المقيدة في نفس الفترة المالية .

القاعدة ٥ - ٢

تقيد خسائر ومكاسب الصرف الناجمة عن دفع التبرعات من الحكومات كمبالغ مدينة أو دائنة لهذه التبرعات . وتسجل جميع التسويات الأخرى المتعلقة بالصرف على حدة وتصنف تحت بند الإيرادات المتنوعة .

القاعدة ٣ -

تقييد المبالغ المديونة أو الدائنة الناشئة بعد إغفال حسابات المشروع تحت بند الإيرادات المتنوعة .

القاعدة ٤ -

تقييد حصيلة بيع معدات المشروع في حسابات ذلك المشروع بوصفها خفضا من النفقات شريطة أن تكون هذه الحسابات لا تزال مفتوحة . وفي حالة إغفالها تقييد الحصيلة في حساب الصندوق كإيرادات متنوعة .

القاعدة ٥ -

تقييد نفقات الفترات المالية السابقة المسترددة لحساب الإيرادات المتنوعة .

المادة السادسة - حساب الصندوق

القاعدة ٦ - ١

ينشأ حساب للصندوق تقييد فيه جميع موارد الصندوق كمبالغ دائنة ، وتحصص منه الأذونات المالية ، وتحصص منه جميع النفقات المتکبدة باسم الصندوق .

القاعدة ٦ - ٢

تمسك ضمن حساب الصندوق حسابات مستقلة لما يلي :

(أ) صندوق عام :

(ب) صندوق للدعم البرنامجي :

(ج) كل صندوق استثماري تنشئه لجنة المخدرات أو المدير التنفيذي .

القاعدة ٦ - ٣

يوفر رأس المال العامل من الموارد النقدية لحساب الصندوق .

القاعدة ٦ - ٤

يتحصل على صندوق الدعم البرنامجي من أنشطة المشاريع وفقا لترتيب الدعم البرنامجي الخاص ببرنامج الأمم المتحدة المعنى بالكافحة الدولية للمخدرات . ويستخدم هذا الصندوق خصيصا لأنشطة الدعم البرنامجي دون غيرها .

القاعدة ٦ - ٥

يجوز للجنة المخدرات أو المدير التنفيذي أن ينشئ صناديق استئمانية لأغراض محددة تتفق مع سياسات وأهداف وأنشطة برنامج الأمم المتحدة المعنى بالكافحة الدولية للمخدرات . وتعامل التبرعات التي تقبل لأغراض تحدها الجهة المانحة بوصفها أموالاً استئمانية . ولا يجري التخلُّف في ارتباطات في إطار أنشطة الصناديق الاستئمانية ما لم وحتى ترد أموال كافية لتمويل هذه الالتزامات من الجهة أو الجهات المانحة أو حيث يوجد جدول زمني متفق عليه لسداد المبالغ التي تعطى هذه الالتزامات . ويجب أن تكون إجراءات إنشاء الصناديق الاستئمانية وإدارتها متماشية مع الإجراءات السارية على الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني التابعة للأمم المتحدة على النحو الذي يحدده الأمين العام . وتبلغ لجنة المخدرات بالصناديق الاستئمانية التي ينشئها المدير التنفيذي عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية .

المادة السابعة - الإشراف على الأموال**القاعدة ٧ - ١**

يعمل الأمين العام مشرفا على الأموال الموجودة في حساب الصندوق ويسمى المصرف أو المصارف التي يحتفظ فيها بهذه الأموال .

القاعدة ٧ - ٢

للأمين العام أن يفوض المدير التنفيذي فيما يتعلق بالإشراف على الأموال السلطات التي من شأنها أن تيسر إدارة الصندوق بكفاءة وفعالية ، بما في ذلك سلطة تسمية المصارف التي يحتفظ فيها بالأموال ، ويقبل المدير خطيا هذا التفويض للسلطة .

القاعدة ٧ - ٣

تطبق القواعد ١٠٨ - ١ إلى ١٠٨ - ١٢ من القواعد المالية للأمم المتحدة ، مع إجراء التغيير الضروري ، على تلقى أموال الصندوق وإدارتها وإنفاقها .

المادة الثامنة - استثمار الأموال

القاعدة ٨ - ١

مع مراعاة أهداف الصندوق ، وفي ضوء الاحتياجات المحددة لعملياته حسبما يقررها المدير التنفيذي ، يجوز للأمين العام أن يستثمر الأموال غير المطلوبة فورا ، وذلك بالتشاور مع المدير التنفيذي .

القاعدة ٨ - ٢

تقيد الإيرادات المستمدة من الاستثمارات ، بخلاف استثمارات الصناديق الاستثمارية ، في حساب الصندوق العام بوصفها إيرادات متنوعة . وتقيد الإيرادات المستمدة من استثمار الأموال الاستثمارية للصناديق الاستثمارية المقابلة ، ما لم يبين خلاف ذلك .

المادة التاسعة - تمويل أنشطة الصندوق

القاعدة ٩ - ١

تتاح الموارد المالية للصندوق في جميع الأوقات وإلى أقصى حد ممكن لأغراض الصندوق ولا يشترط لذلك إلا الاحتفاظ باحتياطي تشغيلي باستمرار . وبعد رصد الاعتمادات السنوية لميزانية فترة السنتين من الصندوق العام وصندوق الدعم البرنامجي فإن جميع الموارد غير المرتبط بها أو المحفظ بها كاحتياطي خلافا لذلك يمكن استخدامها لأنشطة المشاريع .

القاعدة ٩ - ٢

ينشأ احتياطي تشغيلي تحت بند الصندوق العام وصندوق الدعم البرنامجي ، وتحدد لجنة المخدرات مستواه من حين آخر بناء على توصية المدير التنفيذي . والقصد من هذا الاحتياطي التشغيلي هو ضمان السيولة المالية للصندوق وسلامته المالية والتعويض عن التدفقات النقدية المتباينة وتلبية الاحتياجات المماثلة الأخرى التي قد تقررها لجنة المخدرات . وتبقي اللجنة مستوى وتكوين الاحتياطي التشغيلي قيد الاستعراض المستمر مع مراعاة الإيرادات والنفقات المقدرة للسنة المالية التالية .

القاعدة ٩ - ٣

تنشأ أي احتياطيات أخرى يمكن أن تعتمدها لجنة المخدرات .

المادة العاشرة - المجمل وميزانية فترة الستين**القاعدة ١٠ - ١**

يعد المدير التنفيذي مجمل الصندوق لفترة الستين التالية ، يتضمن تقديرات مبدئية للموارد المتاحة وأولويات البرنامج ، ويظهر الاتجاهات العامة ذات الطابع القطاعي العربي .

القاعدة ١٠ - ٢

يعد المدير التنفيذي ميزانية لفترة ستين ، على أساس مجمل الصندوق المعتمد ، تكفي لتغطية جميع الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي المتوقعة بشكل يتمشى مع النظم والقواعد والسياسات والممارسات المتعلقة بالميزانية في الأمم المتحدة . وتغطي ميزانية فترة الستين النفقات المقترحة والإيرادات المتوقعة لميزانية فترة الستين ، ويجوز أن تتضمن اعتمادا للطوارئ . وتكون ميزانية فترة الستين مصحوبة ومدعومة بعرض تفصيلي لأنشطة المشاريع المخطط لها والمتوقعة خلال فترة الستين ، بما فيها المشاريع المملوكة من موارد الصناديق الاستثمارية .

القاعدة ١٠ - ٣

يقدم المجمل وميزانية فترة الستين إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لدراستها وتعليق عليها . وبعد ذلك تقديم تقديرات الميزانية وتعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها إلى لجنة المخدرات لموافقة عليها واعتمادها .

القاعدة ١٠ - ٤

يجوز للمدير التنفيذي أن يقدم إلى لجنة المخدرات تكملية خاصة بالميزانية ، معدّة بشكل يتمشى مع الميزانية ، مقترنة بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عليها وتوصياتها بشأنها .

المادة الحادية عشرة - تخصيص المدير التنفيذي للأموال**القاعدة ١١ - ١**

يجوز للمدير التنفيذي أن يخصص أموالا لأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم البرنامجي وفقا للاعتمادات المرصودة لفترة الستين المعتمد من لجنة المخدرات . ويشكل الاعتماد المرصود إدنا للمدير التنفيذي بتكميد التزامات ويدفع مبالغ للأغراض التي رصت من أجلها الاعتمادات وفي حدود المبالغ المعتمدة وفقا

لذلك . وتنطبق المواد ١١٠ - ١ إلى ١١٠ - ٩ من القواعد المالية للأمم المتحدة ، مع إجراء التغيير اللازم ، على إدارة ميزانية فترة الستين .

القاعدة ١١ - ٢

يجوز للمدير التنفيذي أن يخصص أموالاً لأنشطة المشاريع في إطار توجيهات السياسة العامة التي تقدمها لجنة المخدرات وبما يتمشى مع سياسات برنامج الأمم المتحدة المعنى بالكافحة الدولية للمخدرات وأهداف البرنامج وأنشطته . وتكون هذه المخصصات متمشية مع ميزانيات المشاريع الواردة في وثائق المشاريع المعتمدة أو ما يماثلها من صكوك . ولأغراض القاعدة ١١ - ٣ أدناه ، تقدم ميزانية المشروع في أجزاء سنوية .

القاعدة ١١ - ٣

الاعتماد الذي يخصصه المدير التنفيذي والذي يعد إننا بتكبد نفقات والدخول في ارتباطات ، يشكل حداً أقصى لنفقات السنة الجارية ، وفيما يتعلق بأنشطة المشاريع ، لارتباطات السنوات المقبلة .

القاعدة ١١ - ٤

عندما يتوقف إظهار ميزانية أحد المشاريع الظروف الفعلية أو التوقعات الجارية لأي ناحية هامة فإنها تنقح وفقاً لذلك . وتتطلب جميع تقييمات ميزانيات المشاريع موافقة برنامج الأمم المتحدة المعنى بالكافحة الدولية للمخدرات والوكالة المنفذة . وعندما ينطوي التقييم على زيادة في المبلغ الإجمالي للميزانية تلزم أيضاً موافقة الحكومة المستفيدة .

القاعدة ١١ - ٥

يتاح أي مخصص للإنفاق وللارتباطات طوال فترة المشروع الذي يتعلق به . وفي أعقاب الإنجاز التشغيلي للمشروع تنقح ميزانيته كي تعكس النفقات الفعلية المتکبدة وتشكل المخصص النهائي للمساعدة المقدمة من الصندوق إلى المشروع . ويظل المخصص النهائي متلاحاً طوال الفترة الزمنية اللازمة للوفاء بأية التزامات قانونية معلقة للمشروع . ويجب ألا تتجاوز هذه الفترة الزمنية في العادة إثنى عشرة شهراً بعد الشهر الذي أنجز فيه المشروع تشغيلياً . وعند الوفاء بجميع الالتزامات القانونية يكون المشروع قد أنجز مالياً ويعاد أي رصيد متبقى إلى الصندوق العام ، أو إلى حساب الصندوق الاستثماري ذي الصلة في حالة أنشطة الصناديق الاستثمارية ، ويصنف على أنه إيرادات متنوعة .

القاعدة ١١ - ٦

بعد إنجاز المشروع من الناحية المالية تقييد بالجانب المدين أو الجانب الدائن من حساب الصندوق العام ، حسبما تكون الحال ، أية مصروفات أو مبالغ مسددة غير متوقعة وأية عجز أو أية وفورات نتيجة لتصفية الالتزامات ، أو تقييد ، في حالة أنشطة الصناديق الاستثمارية ، للصندوق الاستثماري الذي يتعلق به الأمر ، تحت الإيرادات المتعددة . وتحال إلى المدير التنفيذي أية تسويات صافية من هذا القبيل في حساب مشروع أنجز من الناحية المالية إذا تجاوزت ٢٥ ٠٠٠ دولار .

القاعدة ١١ - ٧

تظل مخصصات الميزانية الأساسية وميزانية الدعم البرنامجي لفترة الستين متاحة لمدة إثنى عشرة شهراً عقب نهاية الفترة المالية التي تتصل بها ، وذلك بقدر ما تكون هذه المخصصات لازمة للوفاء بالتزامات تتعلق بسلح وربت أو خدمات قدمت خلال الفترة المالية ولتصفية أي التزام قانوني آخر مستحق في الفترة المالية . ويعاد الرصيد المتبقى من المخصصات إلى الصندوق العام أو صندوق الدعم البرنامجي ، حسبما تكون الحال ، ويصنف بوصفه إيرادات متعددة .

القاعدة ١١ - ٨

لا يجوز تعيين الموظفين أو الخبراء الاستشاريين الذين ستدفع مرتباتهم من موارد الصندوق إلا بإذن كتابي من المدير التنفيذي وفي حدود المبالغ المخصصة أو الحدود الأخرى التي يوافق عليها لهذا الغرض . ويقتصر تعيين هؤلاء الموظفين والخبراء الاستشاريين على الخدمة في برنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات . وتقع على عاتق المدير التنفيذي أو الموظفين الذين يفوض إليهم سلطته مسؤولية كفالة اتفاق شروط تعيين الموظفين أو الخبراء الاستشاريين مع الشروط الواردة بالنظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة .

المادة الثانية عشرة - العقود والمشتريات**القاعدة ١٢ - ١**

عندما يخصص اعتماد في الميزانية الأساسية وميزانية الدعم البرنامجي أو في ميزانيات المشاريع لشراء معدات أو لوازم أو خدمات يقوم الصندوق بتوریدها ، يكون المدير التنفيذي مسؤولاً عن شراء المعدات واللوازم والتعاقد على الخدمات . ويجوز له ، تحقيقاً لهذا الغرض ، أن يدخل في اتفاques مع الأمم المتحدة أو أية وكالة أو وكالات منفذة لاستخدام دوائر المشتريات بها ، وفي هذه الحالة تطبق القواعد والإجراءات المالية ذات الصلة المعمول بها في المنظمة المعنية . وتتخضع أنشطة المشتريات التي لا تشملها الترتيبات المذكورة آنفاً للقواعد والإجراءات التي يصدرها المدير التنفيذي ، وتكون هذه القواعد والإجراءات على نمط القواعد من ١١٠ - ١٦ إلى ١١٠ - ٢٤ من القواعد المالية للأمم المتحدة .

المادة الثالثة عشرة - الضوابط الداخلية

القاعدة ١٣ - ١

لا يجوز اعتماد التزامات أو مقتراحات خاصة بتكبد نفقات أو مدفوعات لتسجيلها في الحسابات إلا من قبل الموظفين الذين يعينهم المدير التنفيذي بوصفهم موظفي اعتماد . ويجب أن يكون قد صادق على هذه الالتزامات أو المقتراحات الخاصة بتكبد نفقات أو مدفوعات حسب الأصول المتبعه موظفو التصديق الذين يعينهم المدير التنفيذي لذلك الغرض . ولا يجوز لأي شخص ، باستثناء حالة المكاتب الميدانية الصغيرة ، أن يقوم بوظيفتي موظف اعتماد وموظفي تصديق في نفس الوقت .

القاعدة ١٣ - ٢

يجوز للمدير التنفيذي دفع هبات لا تتجاوز ٤٠٠٠ دولار إذا رأى ذلك ضروريا لمصلحة الصندوق ، بشرط أن يقدم مع الحسابات بيانا بهذه المدفوعات إلى الجمعية العامة ولجنة المخدرات . ويجوز دفع الهبات في الحالات التي يكون فيها على الصندوق التزام أديبي يجعل دفعها أمرا مرغوبا فيه لمصلحة الصندوق وإن رأت إدارة الشؤون القانونية إنعدام أي التزام قانوني على الصندوق بذلك .

المادة الرابعة عشرة - الوكالات المنفذة

القاعدة ١٤ - ١

يجوز للمدير التنفيذي أن يعهد إلى الكيانات التالية بتنفيذ مساعدات الصندوق المقدمة إلى المشاريع :

(أ) الحكومات المستفيدة ؛

(ب) مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وهي الأمم المتحدة ، الوكالات المتخصصة ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والمنظمات الأخرى التي تشكل الآن أو تصبح مستقبلا جزءا من منظومة الأمم المتحدة ؛

(ج) المؤسسات أو الوكالات الحكومية والدولية الحكومية التي ليست جزءا من منظومة الأمم المتحدة ؛

(د) المنظمات غير الحكومية ؛

(هـ) برنامج الأمم المتحدة المعنى بالكافحة الدولية للمخدرات ذاته .

ويعرف الكيان الذي يعهد إليه بذلك باسم الوكالة المنفذة للمشروع الذي يتعلق به الأمر .

القاعدة ١٤ - ٢

يقوم المدير التنفيذي ، بالتشاور مع الحكومة أو الحكومات المستفيدة وبموافقتها ، بتعيين وكالة منفذة واحدة لكل مشروع . ويجوز بموافقة الحكومة أو الحكومات المستفيدة وموافقة الصندوق أن تشرك الوكالة المنفذة المعينة معها وكالة أخرى أو أكثر في تنفيذ المشروع . وتعد وثيقة مشروع لكل مشروع .

القاعدة ١٤ - ٣

يشمل الاتفاق بين الوكالة المنفذة والصندوق ما يلي :

(أ) مسؤوليات كل من الوكالة المنفذة والصندوق في وضع المشروع وتنفيذ ورصده وتقييمه :

(ب) الترتيبات المتعلقة بصرف الأموال ، بما في ذلك تسديد تكاليف الدعم إلى الوكالة المنفذة :

(ج) الترتيبات المتعلقة بمراجعة الحسابات الداخلية والخارجية ، وتقديم التقارير المالية وغير المالية ، والمتطلبات الأخرى المتعلقة بالمسؤولية عن أموال الصندوق :

(د) أية ترتيبات أخرى يرى المدير التنفيذي أنها ضرورية لمتابعة تنفيذ المشاريع أو أنها تمكّنه على أي وجه آخر من ممارسة مسؤوليته .

القاعدة ١٤ - ٤

تتولى الوكالات المنفذة إدارة المخصصات التي يرصدها المدير التنفيذي للمشاريع التي تقوم بتنفيذها ، وذلك في إطار الأنظمة والقواعد والإجراءات والممارسات المالية الخاصة بكل منها .

القاعدة ١٤ - ٥

يحصل المدير التنفيذي من كل وكالة منفذة على ضمانات بأنها ستقوم بإمساك الحسابات والسجلات الضرورية لتمكنها من الإبلاغ عن المركز المالي للأموال التي تحصل عليها من الصندوق ، بما في ذلك

بوجه خاص مجموع مخصصاتها المقيدة ومصروفاتها والتزاماتها غير المصفاة وارتباطاتها وأصولها النقدية وغير ذلك من البيانات المالية .

المادة الخامسة عشرة - الحسابات

القاعدة ١٥ - ١

يمسك المدير التنفيذي الحسابات والسجلات اللازمة لتمكينه من تقديم التقارير إلى لجنة المخدرات والجمعية العامة عن حسابات الصندوق .

القاعدة ١٥ - ٢

تعرض التقارير المالية المتعلقة بحسابات الصندوق بدولارات الولايات المتحدة . على أنه يجوز إمساك سجلات الحسابات بالعملة أو العملات التي يراها المدير التنفيذي ضرورية .

القاعدة ١٥ - ٣

يرتب المدير التنفيذي إعداد بيانات مالية لفترة الستين تبين مركز حساب الصندوق وتتضمن الكشوف المؤيدة ويرتب التصديق على صحتها . ويقدم المدير التنفيذي بيانات فترة الستين هذه إلى مجلس مراجعى الحسابات بالأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان/أبريل التالي لنهاية السنة التي تتعلق بها هذه البيانات .

القاعدة ١٥ - ٤

تعد البيانات المالية للصندوق وتعرض تمشيا مع معايير المحاسبة الموحدة لمنظومة الأمم المتحدة . وتتضمن البيانات المالية ما يلي :

(أ) مركز الميزانية المعتمدة ؛

(ب) بيان الإيرادات والنفقات ؛

(ج) بيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصنابيق ؛

(د) ما يطلب من بيانات أخرى .

القاعدة ١٥ - ٥

تصنف البيانات المالية للصندوق تحت الصندوق العام وصندوق الدعم البرنامجي والصناديق الاستثمارية . وتكون هذه البيانات مؤيدة بما يلي :

(أ) ملحوظات ملائمة :

(ب) كشف بالtributes :

(ج) كشف بالأموال التشغيلية المدفوعة مقدماً للوكالات :

(د) ما يطلب من كشوف أخرى .

القاعدة ١٥ - ٦

تسجل المعاملات المالية في الحسابات على أساس تجميع القيود ، باستثناء ما يسمح به خلافاً لذلك وفقاً لمعايير المحاسبة الموحدة لمنظمة الأمم المتحدة أو ما تقتضيه شروط أي صندوق استثماري . ويجب أن يعتمد المدير التنفيذي أي اختلافات عن الأساس التجمعي للمحاسبة وأسبابها وأن توضح بالكامل في البيانات المالية .

القاعدة ١٥ - ٧

تكون أسعار الصرف المعمول بها هي الأسعار التي يقررها الأمين العام ويبلغ بها المدير التنفيذي .

القاعدة ١٥ - ٨

متى عدل سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة بالنسبة لعملة ما ، يعيد المدير التنفيذي تقييم الرصيد النقدي والأصول أو الخصوم الأخرى المحسوبة بتلك العملة وتقيد التسوية المترتبة على تعديل سعر الصرف بالخصم أو الإضافة في حساب مركزي يصنف رصيده في نهاية السنة تحت الإيرادات المتنوعة . وتسجل التسويات المترتبة على تعديل سعر الصرف الناتجة عن دفع تبرعات الحكومات المنفصلة عن التسويات المترتبة على تعديل سعر الصرف الناتجة عن المعاملات الأخرى وتضاف إلى قيمة هذه التبرعات أو تخصم منها .

القاعدة ١٥ - ٩

يستخدم عند تسجيل التبرعات المعلنة بعملات غير دولار الولايات المتحدة في حساب الصندوق سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والسااري في تاريخ إعلان التبرع .

القاعدة ١٥ - ١٠

يستخدم عند تسجيل جميع المعاملات الأخرى في حساب الصندوق سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والسااري في تاريخ المعاملة .

المادة السادسة عشرة - مراجعة الحسابات

القاعدة ١٦ - ١

يحيل المدير التنفيذي إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المخدرات والجمعية العامة الحسابات التي تبين مركز حساب الصندوق ، مشفوعا برأي وتقرير مجلس مراجعى الحسابات بالأمم المتحدة .

القاعدة ١٦ - ٢

تخضع جميع المعاملات المالية والأنشطة ذات الصلة بها التي تغطيها هذه القواعد لمراجعة من جانب مكتب خدمات الإشراف الداخلي التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة .

المادة السابعة عشرة - أحكام عامة

القاعدة ١٧ - ١

يكون كل موظف في برنامج الأمم المتحدة المعنى بالكافحة الدولية للمخدرات مسؤولا أمام المدير التنفيذي فيما يتعلق بسلامة الإجراءات التي يتتخذها أثناء أدائه لواجباته الرسمية . ويجوز اعتبار أي موظف يتخذ أي إجراء يتعارض مع هذا النظام المالي ، أو مع التعليمات الإدارية التي تصدر بصدده ، مسؤولا شخصيا وماليا عن آثار هذا الإجراء .

القاعدة ١٧ - ٢

يجوز للمدير التنفيذي إصدار تعليمات إدارية تفصل هذا النظام .

القاعدة ١٧ - ٣

يسري هذا النظام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ . وإذا تطلب الأمر فيما بعد إجراء تغيير في هذا النظام تمشيا مع تغيير أجرته الجمعية العامة في النظام المالي للأمم المتحدة ويكون تاريخ سريان هذا التغيير هو تاريخ سريان تنقيح البند الذي تناوله التغيير .

المرفق الثاني

مقارنة بين مشروع القواعد المالية المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات ومشروع القواعد المالية الأولى للصندوق

رقم القاعدة	التعديل		المادة
	الجديد	القديم	
التعديلات والإضافات			
ذهب الرأي إلى أنه يلزم تزوييف البيانات والمصطلحات الرئيسية المستخدمة . وإنغارييف مثقبية من تلك التي مستخدمها الأمم المتحدة ، وبرامجه الأمم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونيدب) . وتصدوق الأمم المتحدة للسكان .	١ - ١ ٢ - ١ ٣ - ١	١ - ١ ٢ - ١ ٣ - ١	المادة الأولى - نطاق التطبيق
	أضفت التعريف	٢ - ٢	المادة الثانية - التعاريف
		١ - ٢	المادة الثانية - التمارير
		٢ - ٢	المادة الأولى - التعاريف
		١ - ١	المادة الأولى - نطاق التطبيق
		٢ - ١	لا يوجد
		١ - ١	لا يوجد
		٢ - ١	لا يوجد
		٣ - ١	لا يوجد
		٤ - ٣	لا يوجد
		٤ - ٢	لا يوجد
المادة الرابعة - التبرعات			
المادة الرابعة - التبرعات			

رقم الداعدة	الجديد	القديم	المادة
التعديلات والأسباب	التغيير	التعديل	الداعدة
أضيف المصطلح الجديد "أموالاً عامة"؛ وتتبّع الاستثناءات من التبرعات المرصودة لأغراض عامة إلى لجنة المخدرات؛ لأنفراضاً عامة أو خاصة؛ ويعتمد تبليغ الاستثناءات إلى وتعامل التبرعات المستخدمة لغرض خاص معاملة الصناديق للجنة من قواعد أخرى.	لا يوجد	٣ - ٣ - ٣	٤ - ٣ - ٣ - ٣
اضيفت عبارة "المغبة في نفس الفترة المالية" بخصوص تقديم تضييد النعمانات في نفس الفترة المالية لحساب الأصلية لا يلبي راتب المتنوعة.	لا يوجد	٤ - ٣ - ٣	٤ - ٣ - ٣ - ٣
اضيفت عبارة "المغبة في نفس الفترة المالية" بخصوص تقديم تضييد النعمانات .	لا يوجد	١ - ٤ - ٤	١ - ٤ - ٤ - ٤
المساددة الخامسة - الإسرادات المتنوعة	لا يوجد	٢ - ٤ - ٤	٥ - ٥ - ٥
حلت عبارة "الأذونات المالية" محل عبارة "الاعتمادات" .	لا يوجد	٤ - ٤ - ٤	٦ - ٤ - ٤
أجري التعديل كي يشمل كلًا من الاعتمادات والمخصصات .	لا يوجد	٣ - ٣ - ٣	٣ - ٣ - ٣
حدفت الإشارة إلى "الاحتياطييات"؛ وأضفت عبارة "المصنوف الاحتياطيات على نحو أفضل . وأعيد تعريف حساب الماده السادس - حساب ٦ - ١	لا يوجد	٢ - ٥ - ٢	٦ - ٢ - ٥ - ٢
الماده السادس - حساب ٦ - ١	لا يوجد	٣ - ٠ - ٣	٦ - ٣ - ٠

رقم الماعة	الجديد	القديم	المادة
التعديلات والأسباب	التغيير		
قامدة جديدة بخصوص استعداد صندوق الدعم البرنامجي البرامجي واستخدامه .	-	٦ - ٤	أجري التغيير كي يظهر على نحو سليم إدخال ترتيب الدعم البرنامجي .
حذف شرط تبليغ العدier التنفيذي لجنة المخدرات بخصوص التبرعات التي تتجاوز قيمتها ١٠٠٠٠٠ دولار ; وبلا من ذلك ، تبليغ لجنة المخدرات بجميع الصناديق الاستئمانية التي يشتبها العدier التنفيذي عن طريق اللجنة الاستشارية المؤرخ الإدارية والمعزية .	٦ - ٥	٥ - ٤	أجرى التغيير لضمان الاتساق مع عملية اعتماد المعزية .
المادة السادسة - الإشراف على الأموال	٦ - ٧	٦ - ٧	رجسب تحديد حساب الصندوق الذي تتراكم فيه الإيرادات من الاستئجار .
المادة السابعة - الإشراف على الأموال	٦ - ٢	٦ - ٢	جلت عبارة "الصندوق العام" محل عبارة "الصندوق" .
المادة الثامنة - ١ - ٧	٣ - ٦	٣ - ٣	جلت عبارة "الصندوق العام" محل عبارة "الأموال" .
استثمار الأموال	٢ - ٨	٢ - ٨	رجسب تحديد المساعدة كي تتضمن مصطلحات هامة جديدة .
المادة التاسعة - ١ - ٨	٢ - ٧	٢ - ٧	جلت عبارة "الأغراض الصندوق" محل عبارة "أغراض برنامج الصندوق"؛ وحلت عبارة "احتياطي تشغيلي" محل عبارة "احتياطي مالي"؛ ورد الأن إشارة إلى "ميزانية فترة المستثن" و "الصندوق العام" و "صندوق الدعم البرنامجي" بدلا من "تكليف الدعم البرنامجي والتكليف الإدارية للصندوق" .

الرقم المسعد	المادة	الجديد	القديم	التغير	التعليلات والأسباب
٢ - ٩	٢ - ٨	٣ - ٩	٣ - ٨	٤ - ٧	كما هو الحال في شوارة اليوناني ، يعتبر مصطلح "تتغلي" أكثر شمولاً وملائماً لإظهار أغراض الاحتياطي مالي . وبشكل الاحتياطي التشغيلي تحت "المستوى العام وصندوق الدعم البرنامجي" .
٢ - ٦	٣ - ٥	٤ - ٦	٤ - ٥	٥ - ٤	حذفت الإشارة إلى إنشاء "احتياطي برامجي للمستوى" محل عبارة "احتياطي تشغيلي" . وبخلاف ذلك ، نقل النص على "أني احتياطيات أخرى" يمكن لاحتياطي برنامج المستوى بعمل الوفاء بها من خلال إدخال الجدية .
٣ - ٤	٤ - ٣	٥ - ٤	٥ - ٣	٦ - ٥	أجري التعديل عدلاً بالافقرة ٧ من قرار لجنة المخدرات (٣٦) .
٤ - ٣	٥ - ٢	٦ - ١	٦ - ٠	٧ - ٠	أضفت فاصلة جديدة بخصوص المجل .
٥ - ٢	٦ - ١	٧ - ٠	٧ - ٠	٨ - ٠	أجري التعديل عدلاً بالافقرة ٧ من قرار لجنة المخدرات (٣٦) .
٦ - ١	٧ - ٠	٨ - ٠	٨ - ٠	٩ - ٠	حذفت الإشارة في البرمجة أن الأغراض المترادفة في الماددة في الماددة . ويسقى الاحتياطي حسب مصدر تمويله .

رقم التساعة	المادة	الجديد	الغذيم	التغيير	التعديل	رقم التساعة
-	١٥ - ٥	-	-	-	٦ - ٢	أضيئت قاعدة جديدة تحدد الكشوف والملحوظات المؤدية : ترد هذه التساعة في الفراغ العالية للمهنيات أخرى تابعة للأمم المتحدة . ويتبع تنصيف الصناديق الفاعلة الجديدة
-	١٥ - ٥	-	-	-	٦ - ٦	أضيئت قاعدة جديدة تحدد الكشوف والملحوظات المؤدية : ترد هذه التساعة في الفراغ العالية للمهنيات أخرى تابعة للأمم المتحدة من أجل التنشي من أجراها التغيير من أجراها التنشي من أجراها التغيير من أجراها التنشي من معايير المحاسبة
-	٦ - ٦	-	-	-	٦ - ٦	أضيئت قاعدة جديدة بخصوص مسك الحسابات على أساس المروحة المعول بها في الأمم المتحدة .
-	٤ - ٧	-	-	-	٤ - ٧	تجمیع القیود وإنما تعديل .
-	٣ - ٨	-	-	-	٣ - ٨	تجمیع القیود وإنما تعديل .
-	٢ - ٩	-	-	-	٢ - ٩	تجمیع القیود وإنما تعديل .
-	١ - ١٠	-	-	-	١ - ١٠	تجمیع القیود وإنما تعديل .
-	٠ - ١٤	-	-	-	٠ - ١٤	تجمیع القیود وإنما تعديل .
-	٠ - ١٥	-	-	-	٠ - ١٥	تجمیع القیود وإنما تعديل .
-	١ - ١٦	-	-	-	١ - ١٦	أضيئت مدة جديدة بخصوص المرابحة من جانب مكتب خدمات الإشراف الداخلي التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة .
-	١ - ١٦	-	-	-	١ - ١٦	أضيئت مدة جديدة بخصوص المرابحة من جانب مكتب خدمات الإشراف الداخلي التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة .
-	١ - ١٧	-	-	-	١ - ١٧	السادسة السابعة عشرة -
-	٢ - ١٧	-	-	-	٢ - ١٧	الحكم عام
-	٢ - ١٨	-	-	-	٢ - ١٨	الحكم عام
-	٣ - ١٧	-	-	-	٣ - ١٧	الحكم عام